الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٩٢**
الخميس ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/65/797)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من فخامة السيد جيرفي روفييكيري، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي.

السيد روفييكيري (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أنقل تحيات فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، الذي طلب مني بصفة خاصة أن أهنئكم، سيدي، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خطر يهدد العالم بأسره ويُسقِط كل يوم ضحايا جدد ويحرم البلدان من شريان الحياة الذي تحتاجه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. تابعت بوروندي بعناية شتى المراحل والاجتماعات دون الإقليمية والإقليمية التي أفضت إلى هذا الحدث العالمي الرئيسي والتحضير له. ولاحظنا مع بالغ الارتياح التصميم العريض القاعدة على وضع نهاية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والضرر الذي يسببانه.

وترحب بوروندي بالمستقبل الذي يتوخاه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال رؤية انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز وانعدام التمييز. ويؤيد بلدي، بوروندي، هذه الرؤية. واعترافا من بوروندي بأن العنف الجنسي يسهم إسهاما لا يمكن إغفاله في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، فإنها ستضع أحكاما

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لتعزيز إدماج مكافحة العنف الجنسي في برنامجها الوطني لمكافحة الإيدز وبرنامجها الوطني للصحة الإنجابية، تماشيا مع توصيات الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز.

منذ الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة التي عقدت هنا في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وعلى الرغم من الأزمة السياسية الطويلة التي تتركنا اليوم في حالة ما بعد انتهاء الصراع، حققت بوروندي تقدما في استجابتها لآفة الإيدز. لقد وضعنا إطارا مؤسسيا غير مركزي متعدد القطاعات، بمشاركة فعالة من جانب أعلى السلطات. ونفذنا أنشطة في إطار خطة استراتيجية موحدة وحيدة، يجري تقييمها على فترات منتظمة. وأنشأنا أيضا نظاما وحيدا للرصد والتقييم.

وبذلك، فإن بوروندي، من حيث حصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج، زادت عدد مراكز الفحص من ٢٠ مركزا في عام ٢٠٠١ إلى ٤٠ في عام ٢٠١٠، وعدد الأشخاص الذين جرى فحصهم من ١٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠١ إلى ٤٣٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٠، وعدد مراكز منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل من مركزين في عام ٢٠٠١ إلى ١١٠ مراكز في عام ٢٠١٠، وعدد النساء اللائي يتبعن برتوكول منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل من ١٠٠ امرأة في عام ٢٠٠١ إلى ٦٠٠ ٢ امرأة في عام ٢٠١٠، وعدد مراكز المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من مركز واحد في عام ٢٠٠١ إلى ٩٠ مركزا في عام ٢٠١٠، وعدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين يخضعون للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي من ٦٠٠ في عام ٢٠٠١ إلى ٢٢ ٠٠٠ في عام ٢٠١٠، وعدد الأيتام وغيرهم من الأطفال الضعاف الذين يتلقون الدعم الشامل من ٢ ٥٠٠ في عام ٢٠٠١ إلى ٧٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٠. وتسنى بلوغ هذه الأرقام، التي تشكل تمثيلا عريضا وتبين التقدم الذي حققه بلدي، نتيجة الجهود المشتركة لحكومة بوروندي وشركائنا في التنمية، والأطراف الفاعلة في الميدان من القطاعات العامة والخاصة وغير الحكومية، الملتزمة بالتصدي بصورة مباشرة لآفة الإيدز.

يوفر هذا الاجتماع فرصة مناسبة لاستشراف المستقبل وتحديد أهداف واقعية لعام ٢٠٢١ وتمهيد الطريق لتحقيقها. وتعتزم بوروندي فحص حوالي ١,٩ مليون شخص بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل تغطية بنسبة ٦٠ في المائة. وسيخضع بلدي، بخطته لتعزيز جهوده في هذا المجال، حوالي ١٤ ٠٠٠ أم حامل مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لبروتوكول منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل – أي بمعدل تغطية قدره ٨٥ في المائة. ونعتزم أيضا توفير العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة إلى ٥٥ ٠٠٠ شخص – أي بمعدل تغطية قدره ٨٠ في المائة.

وفي حين أنه من الواضح أن بوروندي تكرس جهودا جبارة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنها تواجه أيضا تحديات جساما يجب أن نتغلب عليها بحسم. وترتبط التحديات الرئيسية بندرة الموارد البشرية من حيث العدد والمؤهلات ونقص المعدات والمواد في منشآت الرعاية الصحية والافتقار إلى البنية التحتية الصحية.

وفي حين أننا نشكر جميع الشركاء الذين وقفوا إلى جانب بوروندي دعما لجهودنا، من الناحيتين التقنية والمالية على حد سواء، فإننا ندعو أيضا الشركاء المحتملين الآخرين إلى مواصلة دعم بوروندي في مكافحتها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستواصل حكومة بوروندي، من جانبها، جهودها برصد اعتماد سنوي في ميزانيتها لمكافحة

الإيدز، بالإضافة إلى الإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية للسلع والمعدات المخصصة لهذا الاستخدام.

ويحدوني الأمل في أن تكلل جهود المجتمع الدولي بالنجاح وأن يخلو العالم من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من فخامة السيدة تيما أونوريو، نائبة رئيس كيريباس.

السيدة أونوريو (كيريباس) (تكلمت بالإنكليزية): إنني أحمل للجمعية العامة تحيات حارة من رئيسي، فخامة السيد أنوتي تونغ، وحكومتي وشعب جمهورية كيريباس. إنني ممتنة فعلا لهذه الفرصة التي أتيحت لي كي أدلي ببيان بشأن، مسألة فيروس نقص المناعة البشرية في كيريباس.

تصنف كيريباس على أنها بلد يقل فيه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. غير أن الدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخرا بشأن العدوى بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي بين المشتغلين بالجنس لأغراض تجارية، المعروفين محليا باسم ''أمين ماتوا'' والبحارة ورجال الشرطة والأمهات الخاضعات للرعاية السابقة للولادة، بينت معدل انتشار أعلى لهذه الأمراض. وينذر هذا بوجود أنماط سلوكية تنطوي على مخاطرة عالية وسط هذه الفئات السكانية تجعلها معرضة بشدة للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية، عندما تمارس هذه الأنماط السلوكية وإذا مارستها. وسيزداد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بسرعة في هذه الفئة ثم سينتشر على الأرجح بين عامة السكان. والشاغل الأعظم هو أن كيريباس بها غالبية من السكان الشباب الذين يمارسون سلوكيات عالية الخطورة، حسبما كشفت عن ذلك دراسة أجريت مؤخرا في أوساط الشباب.

ويرجح أن تكون كيريباس، إلى جانب البلدان الأخرى في منطقة غرب المحيط الهادئ، عرضة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، ما لم تتخذ الإجراءات المناسبة للتصدي للخطر الناشئ عن ارتفاع معدل انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في صفوف الفئات الضعيفة: المشتغلات بالجنس والبحارة ورجال الشرطة والأمهات الحوامل. وللتصدي لهذا الشاغل، استجابت الحكومة عن طريق زيادة عدد المواقع المخصصة للاستشارة الطوعية والسرية، وفحص الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة، من ثلاثة مواقع في عام ٢٠٠٩ إلى ثمانية في عام ٢٠١٠. وبجانب الخدمات المقدمة أثناء ساعات العمل العادية، تقدم هذه المواقع خدمات ما بعد ساعات العمل، وذلك لاستيعاب احتياجات الفئات المعينة المعرضة للخطر بدرجة أكبر. وتلتزم الحكومة أيضاً بزيادة خدمات الاستشارة السرية الطوعية، وخدمات الفحص في الجزر الخارجية، وذلك من أجل زيادة فحص العدوى المنقولة جنسياً، وبالتالي معالجتها هناك.

وتستجيب الحكومة لمسألة منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، بواسطة الدعوة إلى الوقاية من انتقال الفيروس من الوالدين إلى الطفل بدلاً من ذلك. وفي عام ٢٠١٠، افتتحت عيادة جديدة للوقاية من انتقال الفيروس من الوالدين إلى الطفل بتمويل من اليونيسيف. وتقدم العيادة خدماتها للأمهات الحوامل، وتشجع الأزواج على الوصول إلى الخدمة، لأن لكلا الشريكين، وليست الأم وحدها، دوراً رئيسياً في منع أطفالهما من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وتوجد في كيريباس التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠ ٠٠٠ نسمة ٥٤ حالة تأكدت إصابتها بالفيروس، ٦٣ في المائة منها من الذكور، و ٣٧ في المائة منها من الإناث. وتوفي أربعة وعشرون شخصاً لأسباب لها صلة بالإيدز. وعلى الرغم من أن عدد هذه الحالات يبدو صغيراً،

فإن الجانب المثير للقلق هو صغر حجم سكاننا، ولذلك فإن هذه الحالات تشير بوضوح إلى أن حالة الإيدز في كيريباس الآن تنذر بخطر عظيم. ذلك أنه لا يحصل جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. ولا يزال الوصم والتمييز يشكلان عقبتين تحولان دون خلق بيئة مواتية، وبالتالي يترع المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية إلى الاختباء أو البقاء بعيداً عن الآخرين. وعليه فإن فرص نقلهم العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية إلى المجتمع على نطاق واسع تظل مرتفعة.

إن خلق بيئة مواتية بمقدورها تفادي أو منع التعصب والوصم والتمييز والتجريم، يظل تحديا كبيرا لاستجابة كيريباس لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتثق حكومة كيريباس في اتباع نهج متعدد القطاعات لمكافحة الوباء، وستواصل دعمها لفريقها المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المؤلف من ٣٠ عضواً، والذي يعرف الآن باسم آلية التنسيق القطرية لدولة كيريباس. وترفد عضوية هذه الآلية كل من الحكومة والمجتمع المدني.

ونحن ملتزمون أيضا بتعزيز أنظمتنا القانونية وبيئتنا الاجتماعية، باعتبارهما تدبيراً فعالاً للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وعليه، فنحن نؤيد بقوة البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ميشيل سيديبي، الذي يفيد بضرورة خروج التصدي للإيدز من العزلة، ووجوب أن يكون حافزا لبرامج وطنية أخرى. كما يتعين عدم النظر إلى فيروس نقص المناعة البشرية، والنظم القضائية، والبيئة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، كما لو كانت كل واحدة منها كياناً منعزلاً عن الآخر، بل يجب النظر إليها جميعاً على أنها جزء لا يتجزأ من مجموعة كاملة عند صياغتنا للتدخل المعني بمكافحة الوباء.

وتعمل حكومتي على نحو مستمر من أجل تحويل نظرة المجتمع إلى الإصابة بالفيروس، إلى نظرة تتسم بالرعاية وتقديم الدعم بمستوى أكبر للمصابين، وذلك عن طريق دعمنا للمتدربين في مجال حقوق الإنسان وسياسة بيئة العمل، والعمل مع مؤسسة جزر المحيط الهادئ لمكافحة الإيدز، والمحامين المحليين، ومنسقنا لدى الفريق الإقليمي المعني بالموارد الحقوقية، بهدف استعراض وإنفاذ التشريع الحالي بشأن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، فضلاً عن صياغة مشروع قانون لمجلس الوزراء ليتم استخدامه في التشاور مع أفراد المجتمع. ومن شأن هذا أن يساعد في تغيير نظرة المجتمع إلى المصابين بالإيدز وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة. ومن المأمول أيضا أن يشعر الذين أصيبوا بالفيروس سلفاً بقدر كاف من الأمان لدفعهم نحو تلقي خدمات الدعم الصحي والعلاج، والمساعدة في تنفيذ الاستراتيجيات المساعدة على وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في كيريباس.

وأود بالنيابة عن حكومتي، أن أنقل إلى جميع الحاضرين أن كيريباس تدعم دعماً كاملاً وضع إعلان جديد من شأنه تأكيد التزاماتنا الحالية، وهي على استعداد لاعتماده، فضلاً عن الالتزام باتخاذ الإجراءات لتوجيه واستدامة الاستجابة العالمية للإيدز. وإنه لمن دواعي سروري اليوم أيضاً أن نقر بالدعم المستمر الذي يقدمه لنا شركاؤنا التنفيذيون الدوليون، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وصندوق الاستجابة الإنسانية، واليونيسيف، ومؤسسة جزر المحيط الهادئ لمكافحة الإيدز، وخدمات المشورة والخدمات الاجتماعية في منطقة المحيط الهادئ، والفريق الإقليمي المعني بالموارد الحقوقية، ومنظمة الصحة العالمية. فقد كان الدعم المالي والتقني المستمر الذي قدمه الشركاء الدوليون لكيريباس

عوناً كبيراً لنا بالتأكيد، وسيواصل تعزيز وإدامة استجابتنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السنوات القادمة.

وأود في الختام أن أتمنى للجميع، كما اعتدنا على ذلك، الصحة والسلام والرخاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيكتور ماكوينغي كابوت، وزير الصحة العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أود أيضاً أن أذكّر الوفود بأن الوقت المحدد لكل متكلم هو خمس دقائق، وأن الوقت المنقضي يشار إليه في المؤشر الزمني القريب من المنصة.

السيد ماكوينغي كابوت (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بدايةً، أود أن أنقل إليكم تحيات رئيس بلدي، فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغ، الذي لم يتمكن من السفر لحضور هذا الاجتماع الرفيع المستوى لأسباب رسمية، وعهد إليّ أن أنقل إليكم الرسالة التالية.

إنه لشرف عظيم لي وسعادة حقيقية أن أتكلم وأقدم إلى الجمعية العامة وجهة نظر جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السياق المحدد لدولتنا، التي ظلت تعاني لعدة سنوات من انعدام الأمن بمختلف الأنواع. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام بان كي – مون لإتاحته لنا هذه الفرصة للمشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السيد ميشيل سيديبي، لاهتمامه بي ودعوته لي للمشاركة في الفعاليات الجانبية لهذا الاجتماع.

وكما تعلم الجمعية، فمنذ ظهور هذا الوباء المريع في عام ١٩٨٣، لم يتردد بلدي في أن يظل مفتوحا أمام التعاون الدولي، من أجل فهم المرض على نحو أفضل، وبالتالي المساهمة في تنظيم الاستجابة العالمية للإيدز. ويوفر هذا الاجتماع فرصة لي لكي أكرر امتنان الشعب الكونغولي العميق للدول والمنظمات الدولية ومختلف الآليات والمبادرات، على المساعدات المستمرة التي واصلت تقديمها لنا في مكافحتنا للوباء.

في بلدي، اتخذت تدابير عديدة لمعالجة مختلف المشاكل الناجمة عن هذا الوباء. وبالرغم من تحقيق تقدم في السيطرة على الوباء وحماية الأشخاص المصابين بالفيروس، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. تشير أحدث البيانات في بلدي إلى أن الوباء بات شاملاً، إذ تصل نسبة انتشار الفيروس إلى ٣,٧ في المائة لدى الحوامل، و ٣,٠٣ في المائة لدى عامة السكان. ويتميز الوباء بميله إلى التأنيث، ويؤثر بشكل متزايد على الشباب وسكان الريف. كما يتركز على طول نهر الكونغو في مناطق التعدين، والمناطق الخارجة من الصراعات، والمناطق الحدودية.

بالنسبة لعام ٢٠١١، يقدر عدد الأشخاص المتضررين بنحو مليون ومائتين؛ ويبلغ عدد الأشخاص المصابين حديثا ٢٥٦ ١٢٨، منهم ١٧٠ ٧١ من النساء. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات أخرى مرتبطة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تشكل مصدر قلق مستمر لنا.

أولاً، يساورنا القلق إزاء الحالة الصحية للأمهات والأطفال على حد سواء، إذْ لا يزال معدل وفيات الأمهات والمواليد مرتفعاً. ونركز أيضا على عدم تلقي أن الغالبية العظمى من الأطفال المولدين لأمهات مصابات بالفيروس أي نوع من الحماية من الفيروس، وعدم حصول أكثر من ٨٠ في المائة من الأشخاص المصابين بالفيروس حتى الآن على العلاج الملائم والعالي الجودة.

ومع ذلك، تظل حكومتي وأنا شخصيا ملتزمين بمختلف الإعلانات والقرارات التي اتخذت على الصعيد الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. في بلدي، قمتُ شخصيا بإطلاق مبادرة بعنوان ”جيل معافى من الإيدز“، تشكل جزءا لا يتجزأ من الرؤية العالمية للقضاء التام على حالات العدوى. مرة أخرى أناشد التعاون الدولي أن يدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية، فهو بلد يتحمل أحد أكبر الأعباء المرتبطة بالإيدز في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هانو بيفكور، وزير الشؤون الاجتماعية في إستونيا.

السيد بيفكور (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيُقدم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأن أدلي بالتعليقات التالية بالنيابة عن إستونيا.

لقد خبر العالم، طوال ٣٠ عاماً، معنى كل حرف من حروف اسم الفيروس. وشهدنا كيف تغيرت الاستجابة لهذا الفيروس على مر السنين: من الخوف والإهمال، إلى الرعاية والقبول والالتزام بوقف انتشار الفيروس. بيد أن الوباء، كما يظهر من تقرير الأمين العام (A/65/797)، ينتشر بسرعة تفوق قدرتنا على مكافحته. ويلقي فيروس نقص المناعة البشرية بعبء إنساني واقتصادي متزايد على جميع بلدان العالم.

إستونيا بلد به نسبة عالية نسبيا من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. حتى الآن، تم تشخيص ٨٥٠ ٧ مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، أي ما يعادل ٠,٦ في المائة من السكان. ومع أن عدد الحالات الجديدة ما فتئ يتقلص خلال السنوات العشر الماضية، فقد بلغ عدد الحالات الجديدة العام الماضي ٢٣٦ حالة لكل مليون نسمة. وقد كانت فئة متعاطي المخدرات بالحقن، ولا تزال، الفئة الرئيسية المعرضة للخطر. من الضروري تيسير الحصول على علاج إساءة استعمال المخدرات وإعادة التأهيل والحد من الضرر وخدمات الصحة الجنسية من أجل منع المزيد من تفشي الفيروس بين متعاطيي المخدرات بالحقن، وانتقاله إلى شركائهم الجنسيين والى عامة السكان.

علاوة على ذلك، كانت إحدى الاستنتاجات الرئيسية لمؤتمر ”فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة الأوروبية – الوحدة والتنوع“، المعقود في تالين في أيار/مايو ٢٠١١، أن التوسع في الحد من الضرر والعلاج البديل للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن يشكل عاملاً من العوامل الرئيسية لوقف الوباء في أوروبا الشرقية.

في السنوات الأخيرة، أصيب عدد متزايد من النساء الشابات عن طريق الاتصال الجنسي الغيري. لذلك، بما أن فيروس نقص المناعة البشرية يصيب الأشخاص في سنواتهم الإنتاجية والإنجابية، فإنه ينبغي أن يظل يمثل أولوية ذات مستوى عال. ضمان صحة الأمهات والمواليد والأطفال ومنع انتقال العدوى الرأسية هو هدفنا المشترك، الذي يتعين تحقيقه. تعتقد إستونيا اعتقادا راسخا أن القضاء على الوصم بالعار والتمييز وحماية حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هو حجر الزاوية لمجتمعات تتمتع بصحة أفضل.

إن الالتزام السياسي القوي ضروري للغاية من أجل وقف انتشار الفيروس وتقديم أفضل رعاية ممكنة للمصابين. لقد وضعت إستونيا استراتيجية ذات قاعدة واسعة تهدف إلى تحقيق خفض مستدام في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، مع تحديد أهداف وطنية واضحة يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وتوحِّد الاستراتيجية، التي تتماشى تماما مع إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز، جهود قطاعات الحكومة والبلديات والمنظمات غير الحكومية من أجل اتخاذ إجراءات فعالة.

تاريخيا، كانت برامجنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل برامج أفقية. لكن من الواضح أن للنظم الصحية المستدامة وكفالة استمرار الرعاية للمتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية أهميةً حاسمة. من المهم جدا أن يحصل مرضانا، بمن فيهم المنتمون إلى الفئات الضعيفة، على خدمات متكاملة ومجموعة شاملة تضم العلاج والوقاية والرعاية. لا يؤثر فيروس نقص المناعة البشرية على مؤسسة أو منظمة واحدة فقط، وبالتالي، تتطلب الاستجابة الفعالة تعاونا من جانب أصحاب المصلحة والمتخصصين من مختلف المجالات وعلى شتى المستويات.

لقد مكّننا التعاون المكرس بين القطاعات من تحقيق النتائج الباهرة التي نقدمها اليوم. وشهدنا انخفاضا في عدد الإصابات الجديدة. ويدلّنا هذا على أننا نسير على الطريق الصحيح. نحن ملتزمون بمواصلة أنشطتنا في سياق استجابة على جميع المستويات تهدف إلى وقف انتشار الفيروس وتوفير الرعاية الجيدة لجميع المصابين.

لقد جئنا إلى هنا من مختلف أنحاء العالم لنعبر عن دعمنا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وأعتقد أن هدفنا جميعا هو تنفيذ هذه التوصيات بأقصى ما نستطيع، من أجل صحة شعوبنا وصحة البشرية جمعاء. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى أن نعمل معا ونتبادل خبراتنا ونتعلم من بعضنا بقدر أكثر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ستيفن لاشلي، وزير الصحة في بربادوس.

السيد لاشلي (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم تحيات حكومة بربادوس وشعبها. وآمل أن يضيف التقرير الذي أقدمه اليوم عن معايير الفعالية ضمن برنامجنا الوطني لمكافحة الإيدز قيمةً إلى المعرفة الجماعية اللازمة لتحقيق نجاح أكبر في الجهود العالمية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومكافحته.

اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والأمين العام، على ما أبديتموه من بعد نظر في تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

بعد نجاح أول مشروع للبنك الدولي، شرعت بربادوس في تنفيذ مشروع ثان يركز تركيزاً منهجياً على حصول الجميع على العلاج والرعاية والدعم، والحد من حالات العدوى الجديدة، والقضاء على الوصم والتمييز، وإحداث خفض كبير في معدلات الوفيات المتعلقة بالإيدز.

ما برحت الانجازات والتقدم المحرز في برنامج بربادوس الوطني للإيدز تحصل على الدعم الضروري من أعلى المستويات. هناك ١٨ وزارة لدى أكثر من نصفها مجموعة أساسية عاملة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية، ولكل وزارة خطة عمل سنوية لفيروس نقص المناعة البشرية.

وبذلك، نطبق الإجراءات والأطر الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة في بداية المشروع الثاني للبنك الدولي. وتشمل هذه الأهداف الحفاظ على نسبة النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللائي يحصلن على مجموعة كاملة من العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لمنع انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل فوق ٩٥ في المائة، وزيادة الأموال المصروفة لمنظمات المجتمع المدني بموجب الاتفاقيات على أساس النتائج المبرمة مع اللجنة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتيسير تنفيذ أنشطة البرنامج الموجه للفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة للإصابة أثناء المشروع الثاني، وزيادة عدد الأشخاص المنتمين إلى الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر الذين يستطيعون الحصول على الخدمات الوقائية وزيادة نسبة المشتغلين بالجنس الذين يُبلغون باستخدام

الرفالات مع آخر زبائنهم. وستشكل البيانات المجمعة من هذا المشروع الثاني للبنك الدولي الأساس لخطتنا الوطنية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٨.

وبصفتنا رابطة للدول، لا بد من أن نتصدى على سبيل الاستعجال إلى مسألة عدم توافر إمكانية الحصول على التمويل التساهلي، الذي يؤثر على بربادوس وغيرها من البلدان النامية بسبب ارتفاع دخل الفرد فيها نسبيا، نتيجة أساسا للسياحة، التي أثارت بدورها مسائل ضعف أخرى. وهذه الصعوبة تنطوي على احتمال عكس اتجاه النجاحات الأخيرة في توفير الحصول على الأدوية المهمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، لكنها باهظة الثمن.

نحن في بربادوس اعتمدنا أيضا نهجا وطنيا يمثل الحزبين لإدارة وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية، كما يظهر من إعلان مشترك وقعه مؤخرا رئيس وزرائنا، الأونرابل فروينديل ستيوارت، وزعيم المعارضة، الرايت أونرابل أوين آرثر. وفي هذا الإعلان، نؤكد التزامنا بالاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية من خلال نهج متعدد القطاعات، المنصوص عليه في سياستنا الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وخطتنا الاستراتيجية الوطنية بشأن الوقاية من الفيروس والسيطرة عليه ٢٠٠٨-٢٠١٣، والمبادئ الكامنة في تصميم برامجنا الوطنية بشأن الفيروس. كما أدركنا حيزنا المشترك - الجغرافي أو غيره - والمسؤوليات المشتركة في أهداف حصول الجميع على العلاج وانعدام الإصابات الجديدة بحلول عام ٢٠١٥، ونؤيد موقف الجماعة الكاريبية، على النحو المنصوص عليه في الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وندرك أيضا ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمجالات معينة على المستوى القطري لبربادوس. كما نقر بأنه في حين تحقق تقدم ملحوظ في الرعاية والعلاج المتعلقين بالفيروس، خاصة في ما يتعلق بمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل ودعم الأشخاص المصابين بالفيروس، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة في ما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. ونلتزم أيضا في ذلك الإعلان بمعالجة الوصم والتمييز المرتبطين بالفيروس على جميع المستويات داخل مجتمعنا.

ونؤكد تأكيدا كاملا أننا، كبلد، سنواصل العمل البرنامجي اللازم لتعزيز السياسات المتعلقة بالفيروس وسن التشريعات الداعمة وتحسين الرصد والتقييم لتخطيط البرامج الذي يستند إلى الأدلة وتعزيز نظم المراقبة الوطنية وزيادة شراكات منظمات المجتمع المدني من أجل أنشطة محددة الأهداف على نحو أكبر، خاصة فيما بين الفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة للخطر، واعتماد نهج يستند إلى الحقوق، ووضع برامج قائمة على الأدلة تتصدى للعوامل التي تؤدي إلى زيادة مواطن الضعف المتعلقة بالفيروس، بما في ذلك الوصم والتمييز وانعدام المساواة بين الجنسين والإساءة إلى الأطفال.

ونوصي المجتمع الدولي بهذا النهج.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيدة ماري - جوزي جاكوب، وزيرة التعاون والشؤون الإنسانية في لكسمبرغ.

السيدة جاكوب (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ تماما البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

في السياق الراهن للتقشف الاقتصادي والتحديات المتعددة التي تواجه تنميتنا المستدامة المشتركة، يوفر الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١١ فرصة فريدة لتقييم التقدم المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحفز المجتمع الدولي على بذل كل ما في وسعه من أجل إزالة العقبات

التي تعترض سبيل تنفيذ الخدمات الصحية وغيرها بغية كفالة الاستجابات الفعالة والمنصفة والمستدامة في هذا الكفاح الهام ضد المرض.

على مر السنوات الـ ١٠ الماضية، جرى تعزيز الالتزام السياسي والمالي في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بينما استمرت الحركة لمكافحة هذا المرض في إظهار قدرتها على تحويل الموارد إلى نتائج محددة لصالح الأشخاص المتضررين.

التزمت البلدان في الواقع بكفالة إتاحة الوقاية والعلاج والرعاية الصحية لكل الذين يحتاجونها. ويمكن ملاحظة تحقق تقدم كبير في هذا الصدد. إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي يتراجع و لم يحتشد العالم قط بهذه الصورة للمطالبة باحترام الكرامة والحقوق الأساسية لكل فرد تعرض للفيروس أو تأثر به.

بيد أن هذه الانجازات الهامة والواعدة مهددة. فلا يزال الوصم والتمييز وانعدام المساواة بين الجنسين تعرض جهود ضمان حصول الجميع على الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية وحصول الجميع على العلاج والدعم. يوفر اجتماعنا فرصة فريدة كي يدفع المجتمع الدولي ببرامج الاستجابة قدما ويوفر المعاملة المنصفة في جميع مناطق العالم.

اسمحوا لي أن أشدد هنا على الأهمية الخاصة التي تعلقها لكسمبرغ في هذا السياق على الوقاية وتعزيز الأنظمة الصحية والمساواة في حصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية، وكذلك الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الحكومات في ما يتعلق بالموارد الوطنية والدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولا يسعني إلا أن أشكر الأمين العام على التوصيات الواردة في تقريره المعنون ”الاتحاد من أجل تعميم الاستفادة من الخدمات: نحو تحقيق انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانعدام التمييز، وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز“ المؤرخ آذار/مارس ٢٠١١ (A/65/797). وأرحب بأن الإعلان السياسي الذي سيعتمد في نهاية اجتماعنا يؤكد تماما الالتزامات التي قطعت، يُعلن إجراءات لتوجيه ودعم الاستجابة العالمية للإيدز في السنوات القادمة.

لم ينج بلد من الآثار المدمرة لهذا الوباء العالمي خلال الـ ٣٠ عاما الماضية. واليوم، نتفق جميعا في التأكيد مجددا على أن معرفة الوباء تعني معرفة الاستجابة له. دخل الكفاح ضد الوباء مرحلة حاسمة. ولا بد من اتخاذ قرارات جريئة من شأنها أن تؤدي إلى تطور جذري في الكفاح ضد الإيدز بغية تحقيق الهدف الجديد المتمثل في انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن ترتكز أعمالنا على التزام سياسي جديد بتنفيذ إجراءات أكثر تحديدا وفعالة وطويلة الأجل.

وتعتقد لكسمبرغ أن للأمم المتحدة دورا حاسما تضطلع في تنسيق الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية وتعزيزه والمساعدة فيه، ولا سيما من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود، هنا، أن أشيد إشادة خاصة بالتزام وحماس ورؤية المدير التنفيذي، ميشيل سيديبي.

إن الصحة من بين أولويات التعاون القطاعي الرئيسية للكسمبرغ. وفي عام ٢٠١٠، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية للكسمبرغ ١,٩ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، و ١٣,٠٧ في المائة من مساعداتها الإنمائية الرسمية الثنائية مخصصة لقطاع الصحة. وخصص قدر كبير من هذه الموارد للبرامج والمشاريع التي تتصدى بشكل مباشر لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المقترنة به وتعزيز الأنظمة الصحية والبحوث وتطوير العلاجات،

ولا سيما العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة للأطفال، أو الجهود الرامية إلى تعبئة الرأي العام والتثقيف من أجل أنماط سلوكية خالية من المخاطر.

بغية تنفيذ إجراء مشترك يتسم بالدينامية والمرونة والاستدامة، تعهدت لكسمبورغ بتخصيص نحو ٥ ملايين يورو لدعم مبادرة ”الايدز ٢٠٣١“، التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ٢٠٠٧، لوضع استراتجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية بحلول ٢٠٣١.

وعلى الصعيد الوطني، تتابع لجنة من الخبراء عن كثب، تطور الوباء منذ أكثر من ٢٧ سنة، وتسدي المشورة للحكومات المتعاقبة بشأن القرارات السياسية الحاسمة المتعلقة بإدارة الوباء في سياق الصحة العامة الأوسع نطاقا. يمكن الإطلاع على وصف أكثر تفصيلا لجهودنا الوطنية في صيغة بياني التي تم توزيعها في القاعة.

ستواصل لكسمبرغ الاضطلاع بدورها لمساعدة البلدان على تحقيق هدف استفادة الجميع من الخدمات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتحقيق انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز، بغية المضي قدما صوب بناء جيل يعيش في مأمن من فيروس نقص المناعة البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ديدي أويفا إكوي، وزيرة التخطيط والتنمية وإدارة الأراضي في توغو.

السيدة إكوي (توغو) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني على نحو خاص أن أنقل إليكم التحيات الحارة لفخامة السيد فور إسوزيمنا غناسنغبي، رئيس جمهورية توغو، ولحكومة وشعب توغو، بمناسبة هذا الاجتماع الرفيع المستوى. كما أود أن أعرب للرئيس والأمين العام عن التهانئ الصادقة للحكومة التوغولية على النجاح في تنظيم هذا الاجتماع.

خلال الربع الأول من هذه السنة، استعرض المجلس الوطني لمكافحة الإيدز، الذي يترأسه رئيس الدولة شخصيا، التدخلات الوطنية لتقييم نطاقها واقتراح تدابير جديدة. وعلى الرغم من أننا لا نزال نواجه بعض الصعوبات، التي سأذكرها لاحقا، فإن لدينا مبررات للشعور بالرضا. فمعدل الإصابة بالفيروس اليوم يقل إلى بالنصف عما كان عليه في عام ٢٠٠١. كما تراجع معدل الإصابات الجديدة لدى فئة الشباب بنفس النسبة. وقد تمكنا في غضون ثلاث سنوات، من زيادة عدد الأشخاص المستفيدين من العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف.

وقد اعتمد بلدنا مؤخرا خطة لتوسيع نطاق خدمات منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. وستمكننا تلك الخطة من خفض معدل انتقال الفيروس من ٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وتصبو توغو إلى بناء جيل من الشباب في مأمن من الإصابة بالإيدز بحلول عام ٢٠٢٠.

إن مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق استفادة الجميع من خدمات العلاج والرعاية والوقاية تعني توفير هذه الخدمات للجميع. لذلك السبب، اعتمد بلدي، توغو، قانونا يحمي المصابين بالفيروس من التمييز والوصم، ويضمن احترام السرية، ويأخذ بعين الاعتبار حقوق المشتغلين بالجنس والمعتقلين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد الحضرمي (موريتانيا).

وتعتقد توغو أن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية ينبغي أن تعتبر مسألة تتعلق بالصحة العامة فحسب، بل مسألة إنمائية أيضا. لذا فإن توغو تلتزم التزاما راسخا بتحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، يصنف تقرير معهد التنمية الخارجية لعام ٢٠١٠ توغو ضمن البلدان العشرين الأولى التي حققت تقدما عاما مطلقا في مجال الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تمكنت توغو من إحراز هذا التقدم ليس بفضل القيادة والملكية الوطنيتين فحسب وإنما بفضل المعونة الدولية كذلك. وبالتالي، نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن ارتياحنا التام إزاء صندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والإشادة بدعم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأسرة الأمم المتحدة، والشركاء الثنائيين والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

إذا أردنا القيام باستجابة أكثر استدامة وفعالية تتناسب مع التحديات وأهدافنا المشتركة، فسنكون بحاجة إلى قدر أكبر من الموارد البشرية والمالية. لذلك السبب خصصت توغو موارد الميزانية على الأجل الطويل لمكافحة الإيدز. غير أن هذه الموارد يجب أن تقترن بمساعدة دولية كبيرة حتى يتسنى لنا تحقيق أهدافنا للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

وبعد عشر سنوات على اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار د إ-٢/٢٦)، تحقق نجاح ملحوظ على الصعيد الدولي. ونحن ندين بذلك النجاح لإرادتنا الراسخة في أن نترك للأجيال التي ستخلفنا عالما في مأمن من الإيدز، أكثر ثراء باختلافاته وأكثر احتراما لها. كما يرجع الفضل في ذلك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي تمكن من حشد أسرة الأمم المتحدة برمتها والمانحين والدول الأعضاء حول شعار 'لنتحد من أجل التغلب على الإيدز'.

والآن يجب علينا توطيد إنجازاتنا وتعزيزها بشكل كبير. ولا يمكننا الوفاء بذلك الالتزام إلا من خلال حشد المزيد من الموارد لمكافحة الفيروس الإيدز. لذا ندعو إلى توفير التمويل المناسب للصندوق العالمي. ويمكننا معا تحقيق أكثر من ذلك والتقدم بشكل أسرع صوب بناء عالم خال من الإصابات الجديدة بالفيروس، وخال من التمييز وخالي من الوفيات المرتبطة بالإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد با حسينو حمادي، وزير الصحة في موريتانيا.

السيد حمادي (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على جهوده لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يشكل أحد التحديات الرئيسية في عصرنا.

مضت ٣٠ سنة على اكتشاف أول حالات الفيروس/الإيدز وعلى سقوط أول ضحايا هذا المرض، إذ أسفر عن مقتل ٢٥ مليون شخص وما يزيد عن ٣٠ مليون مصاب بالفيروس، على الرغم من التعبئة المتزايدة لمجتمعنا الدولي. وقد اجتزنا العديد من المراحل في فهمنا للفيروس والوقاية منه وعلاج المرضى وإدماجهم الاجتماعي. وبالرغم من هذه الجهود، لا يزال مجتمعنا يواجه الكثير من التحديات.

واليوم، يوجد في بلدي، موريتانيا، حيث تم تشخيص أول حالة إصابة بالإيدز في عام ١٩٨٧، ١٤ ٠٠٠ من الأشخاص المصابين بالفيروس ويحصل فيه ٣ ٠٠٠ مريض على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، مما يشكل معدلا عاما للانتشار يبلغ ٠,٧ في المائة. وقد ارتفع ذلك المعدل للانتشار من ٠,٢ المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤، ومنذ ذلك الحين بقي المعدل مستقرا. بالرغم من ذلك الانتشار المعتدل، تظل سلطات بلدي حذرة في بيئة صعبة للغاية،، تقل فيها أعمار

٤٠ في المائة من السكان عن ١٤ سنة، ويسجل فيها نفس معدل الفقر.

وفي ذلك السياق، يركز بلدنا على الوقاية والعلاج المجاني للمرضى ووضع البرامج لتعزيز إدماجهم الاجتماعي. كما نولي الأولوية للحكم الرشيد لكفالة استفادة جميع المرضى من العلاج.

وقد اعتمدت موريتانيا، وهي بلد مسلم، نصوصا قانونية لحماية المرضى – ولا سيما القانون ٢٠٠٧/٤٢ بشأن حقوق المرضى – ووضعت سياسة وقائية يشترك في تنفيذها قادة الرأي ورجال الدين وأئمة المساجد في حملات توعية شاملة تهدف إلى الوقاية من المرض ومحاربة الوصم والتمييز.

والجهود التي تبذلها بلداننا لا يمكن أن يُكتب لها النجاح دون تعبئة المجتمع الدولي لتقديم المزيد من الدعم المالي ومواصلة برامج البحث والابتكار. ومن ثم، يتوقع بلدي أن يسفر هذا الاجتماع الرفيع المستوى عن نتائج ذات مغزى. ونحن نؤيد بلا تحفظ الموقف الأفريقي المشترك الذي توصل إليه وزراء الصحة الأفارقة في نيسان/أبريل في ويندهوك في ناميبيا. وبلدي يؤكد أيضا على أهمية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للمساعدة على مكافحة الفقر والتخلف وعلى تحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التشديد على دعمنا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، اللذين يقومان بعمل ممتاز، وأحث المجتمع الدولي على تعبئة المزيد من الموارد لدعم هاتين المؤسستين. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع شركائنا في التنمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي تواصل مساعدتنا على أساس يومي في مكافحة هذه الآفة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيلسياس ووتربرغ، وزير الصحة العامة في سورينام.

السيد ووتربرغ (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييد سورينام للبيانين اللذين أدلى بهما رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، ونائب وزير الصحة العامة في باراغواي بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الأمم المتحدة لتنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار دإ-٢/٢٦) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٢٦٢/٦٠).

في سورينام، قطعنا خطوات هامة في عدد من المجالات. فبعد الإبلاغ عن أول حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٨٣، شهدنا زيادة مطردة في انتشار الوباء حتى عام ٢٠٠٦. ومنذ عام ٢٠٠٧، كوفئت جهودنا بحدوث انخفاض ملحوظ في عدد حالات الإصابة المسجلة حديثا. ووفقا للتقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لعام ٢٠١٠، فإن سورينام واحدة من البلدان القليلة في منطقة البحر الكاريبي التي انخفض فيها معدل الإصابة بالفيروس بنسبة تزيد على ٢٥ في المائة. وحققنا أيضا انخفاضا بنسبة ١٠ في المائة في معدلات الوفيات منذ عام ٢٠٠٦.

والتقدم الذي حققناه ناتج عن تنفيذ خطتنا الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، والتي تتضمن العناصر التالية: تعزيز التنسيق والقيادة من

خلال إنشاء مجلس وطني متعدد القطاعات معني بالفيروس؛ وإنشاء هياكل إضافية مثل مركز الامتياز في علاج ورعاية المصابين بالفيروس، وهو من المراكز الرائدة في نوعية الخدمات والتدريب في بروتوكولات العلاج المنقحة؛ وإنشاء الأداة الموحدة للوقاية التي أثبتت فعالية في التصدي للفيروس. وتنفرد سورينام بين دول منطقة البحر الكاريبي بتنفيذ مشاريع رائدة نجحت في تعبئة تأييد الرجال للختان باعتباره تدبيرا وقائيا إضافيا. وأُدمجت الخدمات المرتبطة بالفيروس والإيدز في الخدمات الصحية العادية. وتوفر سورينام العلاج والرعاية من خلال مراكزها للرعاية الصحية الأولية والتي تعمل بطريقة لامركزية. وبرنامجنا لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل مدمج في برنامج وطني لصحة الأم والطفل. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدنا المبادرة الإقليمية للقضاء على انتقال الفيروس ومرض الزهري الخلقي من الأم إلى الطفل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي وسعنا نطاقها لتشمل التهاب الكبد B. والمصابون بالفيروس يشاركون في برامج توفر الرعاية والدعم. ونحن نتبادل الخبرات والدروس المستفادة ونواصل التعاون التقني مع البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي ذكرتها، ما زلنا نواجه عددا من التحديات، بما في ذلك التقاليد والعادات الضارة والمفاهيم الخاطئة والمعتقدات السلبية والحواجز اللغوية في مجتمع متعدد اللغات وضعف المجتمعات المحلية الصغيرة والأفراد بسبب الوصم المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين والفقر.

وجمهورية سورينام تعرب عن تقديرها للدعم المالي والتقني الذي تلقته حتى الآن من الصندوق العالمي وغيره من المانحين، والذي ساهم في نجاحنا الكبير في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ووباء الإيدز في سورينام. ومن أجل الحفاظ على هذه المنجزات ومواصلة إحراز تقدم في إدماج الخدمات المرتبطة بالفيروس والإيدز في الخدمات الصحية العادية، فإن الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك المانحون، مطلوب.

وختاما، فإن الموارد التي تقدمها وكالات التمويل تصبح أكثر ندرة، كما ذكر العديد من المتكلمين الذين سبقوني، غير أننا نلتزم بتحقيق الأهداف على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك، فإنه لكي نمضي قدما لتحقيق هدف استفادة الجميع من البرامج الشاملة للوقاية من الفيروس وعلاج ورعاية ودعم المصابين، من الأهمية بمكان تعبئة الموارد والإرادة السياسية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

ونحن نتطلع إلى اعتماد إعلان سياسي في ختام هذا الاجتماع، يتضمن التزامات ملموسة من قبل جميع أصحاب المصلحة بالتصدي الفعال لوباء فيروس نقص المناعة البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أندرياس لافردوس، وزير الصحة والتضامن الاجتماعي في اليونان.

السيد لافردوس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): يصادف هذا العام مرور ثلاثة عقود على بدء مكافحة الايدز. وكان ظهور مرض فيروس نقص المناعة البشرية وانتشاره سريعا في أوائل الثمانينات من القرن الماضي بمثابة صدمة حقيقية. وليس من قبيل المبالغة القول إن الفيروس الجديد دق أجراس الإنذار لبلداننا ولمنظمة الصحة العالمية وللأمم المتحدة. ووسع الوباء الفجوة بين الشمال والجنوب وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء أصبحت أكبر.

استمت تكلفة الوقاية والعلاج الطبي، ولا تزال، بفرط الغلاء، لا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر تضررا. لقد زاد الوباء من خطر الوصم الاجتماعي لفئات بأكملها من

السكان، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومدمني المخدرات والأشخاص المحتاجين إلى نقل الدم. وتتعرض حقوق الإنسان الأساسية للطعن فيها، ويجري إحياء بعض الأفكار المسبقة المهينة.

بالنسبة للمجتمع الدولي، يوفر الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز هذا العام فرصة ممتازة، ليس فقط لنتذكر المنجزات العظيمة لكفاحنا المشترك ضد هذا المرض خلال العقود الماضية ولكن أيضا لتذكرنا بأن الخطر لم ينته بعد. لقد تمكنا من السيطرة عليه بفضل جهودنا المشتركة والتقدم العلمي. ومع ذلك، فإننا لم نقض عليه بعد، لذلك ليس هناك مجال للتهاون.

ترحب اليونان بأفكار الأمين العام بان كي – مون. إن الأهداف التي يقترحها واضحة وطموحة، ونحن بحاجة إلى هذه الأهداف إذا كنا نريد أن ننجح. بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، نحن مستعدون للعمل بجد من أجل تحقيق تلك الأهداف.

لقد أدت الجهود المبذولة لمكافحة الإيدز في بلدي إلى بعض النتائج الباهرة على مدى السنوات الماضية. كان هدفنا الأساسي كفالة الوصول إلى الخدمات الصحية العامة. حاليا، يستطيع جميع الناس المحتاجين أن يحصلوا على العلاج الطبي في المستشفيات حتى وإن كانوا يفتقرون إلى وسائل أو كانوا من الفقراء أو غير المؤمن عليهم أو المهاجرين الاقتصاديين أو غير القانونيين. وكانت من أولوياتنا الأخرى حماية حقوق الإنسان وتعزيز العمل لمكافحة التمييز. ونسعى لتعزيز الوقاية من خلال تنظيم الحملات في المدارس والجيش والسجون وأماكن أخرى وعن طريق ضوابط سلامة الدم.

وتمشيا مع توصيات الأمين العام، نعتزم تعزيز تلك المبادرات. ينبغي توسيع نطاق برامج التوزيع المجاني للرفالات وتوفير إبر الحقن البديلة. تحقيقا لتلك الغاية، نعمل بشكل وثيق مع الفئات الضعيفة من السكان والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. لقد ساهمت اليونان بصفة الدولة المانحة في الصندوق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونؤيد باستمرار مبادرات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

وفي الوقت الحالي، تمثل آفة الاتجار بالبشر مصدر القلق الأكبر لنا. شهد بلدي زيادة كبيرة في عدد الإصابات بالإيدز المسجلة في العام الماضي. وكان الكثير من تلك الإصابات بين النساء القادمات من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اللائي استقدمن إلى بلدنا بطريقة غير مشروعة وأجبرن على العمل في الدعارة. من الواضح أنه لا يمكن معالجة مشاكل من هذا النوع إلا من خلال تعاون دولي أوثق.

في اليونان، هناك نحو ٦ ٠٠٠ مريض يتلقون العلاج. بسبب تأثير الأزمة المالية على بلدي، يتعين علينا أن نستثمر أموالنا بطريقة أكثر عقلانية وفعالية. ومع ذلك، فإننا واثقون من أننا سننجح في هذا الجهد من دون أن نخفِّض مستوى الحماية وبدون أن نفقد ثقة الناس في أن بإمكانهم التعويل على نظامنا الصحي العام من أجل سلامتهم.

لقد جئت إلى اجتماع اليوم لأعلن التزام بلدي بأن يظل في طليعة الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بابلو مارين، وزير الصحة في بليز.

السيد مارين (بليز) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم – بعد مرور ثلاثة عقود على الإبلاغ في حزيران/يونيه ١٩٨١ عن الحالات الأولى من المرض الذي يُعرف الآن باسم الإيدز – لنجري استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز (القرار دإ - ٢/٢٦) والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٦٠/٢٦٢).

اسمحوا لي في البداية أن أنوه بالحضور الفعال لأعضاء المجتمع المدني في بليز بوصفهم جزءاً من وفدنا إلى هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/65/797). في الواقع، تنعكس العديد من الاتجاهات العالمية في التجربة الوطنية لبلدي: تراجع معدلات الإصابة، وزيادة فرص الحصول على العلاج، والتأنيث المتزايد لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، وحقيقة أن الفئة العمرية من سن ١٥ إلى ٢٤ لا تزال تشكل الفئة الأكثر تأثراً بالإصابات الجديدة بالفيروس.

تدرك حكومتي تماما التأثير العميق لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. ونعلم الآن أن ذلك التأثير يصبح أكبر على المجموعات السكانية الصغيرة الحجم والمتنوعة، التي تعاني من تحدياتها الخاصة الفريدة من نوعها. ومع ذلك، تظل حكومتي ثابتة في التزامها باستجابة وطنية مستدامة وفعالة.

وعلى الرغم من أن بليز تعاني من أعلى معدل لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أمريكا الوسطى وأحد أعلى المعدلات في منطقة البحر الكاريبي، فقد تم إنجاز الكثير، لا سيما في الجزء الأخير من العقد الماضي. كانت استجابتنا فورية وهادفة ودينامية، وقد تضمنت إقامة شراكة متعددة القطاعات، وسياسات قوية، وحظيت بالدعم الدولي.

في نهاية عام ٢٠١٠، كان هناك ما يقدر بنحو ٣٩٤ ٥ شخصا مصابا بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز في بليز. غير أن ذلك العام شهد أيضا إنجازا ملحوظا، إذ حدث للسنة الثانية على التوالي انخفاض في العدد الإجمالي للإصابات الجديدة بالفيروس. بليز أحد البلدان القليلة التي حققت انخفاضاً بنسبة ٣٣ في المائة في عدد الإصابات الجديدة. ويسرنا أيضا أن نبلغ بأن نسبة التغطية للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بلغت ٩٥ في المائة في المائة تقريبا على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث وصل معدل انتقال العدوى الآن إلى ما دون ٦ في المائة. ويمكن إبراز هذا النجاح المستمر باعتباره من بين أفضل الممارسات في منطقة البحر الكاريبي. في نهاية عام ٢٠١٠، كانت التغطية الإجمالية للأشخاص المحتاجين إلى علاج طبي تزيد على ٧٠ في المائة - ما يمثل دليلا واضحاً على التزام حكومتي بتوسيع خدمات العلاج والخدمات المساندة من أجل بلوغ هدف حصول الجميع على العلاج بحلول عام ٢٠١٥.

يجب أن نتوخى الابتكار في طريقة تعاملنا مع الديناميات المتزايدة لهذا المرض وفي تصدينا لها، خصوصاً في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. في حين أن على البلدان النامية، مثل بلدنا، أن تسعى إلى الاستثمار بشكل كاف في التدخلات وأفضل الممارسات الفعالة من حيث التكلفة والموثقة وأن تحصل على الملكية الوطنية على جميع المستويات، من أجل الحفاظ على النجاحات التي حققناها والتغلب على التحديات، فإنه يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يفي بالتزاماته لكي يكون قادراً على توطيد إنجازاتنا الجماعية.

وفي ظل ما يضيفه ازدياد تفشي الأمراض غير المعدية من بعد جديد على التحديات التي نواجهها، لا محالة من وضع استجابة متكاملة وأوسع نطاقا في القطاع الصحي للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. لقد أثبتت البرمجة الرأسية والبرامج التي تضعها الجهات المانحة والوكالات إلى حد كبير عدم استدامتها وتأثيرها المحدود. يجب أن يُنظر إلى

وباء فيروس نقص المناعة البشرية الآن في سياق كونه مرضاً مزمناً، وفي سياق استجابة أوسع نطاقا ومتعددة القطاعات، وفي سياقٍ خال من الوصم والتمييز، وجوهرياً، في سياق احترام حقوق الإنسان والحق في الصحة. والمبادرات الصحية المستدامة لن يُكتب لها النجاح إلا إذا اتبعنا نهجا استراتيجيا من البداية وكفلنا الملكية القطرية والاستدامة في جميع الأوقات وأبقينا الفرد في محور العملية.

ومن ثم، فإنني أجدد التزام حكومتي المستمر بالعمل من أجل تحقيق نواتج محددة يمكن إنجازها لبلوغ الأهداف المتفق عليها، بما في ذلك تحقيق استفادة الجميع من خدمات والوقاية والعلاج الرعاية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لياو تالاليلي تويتاما، وزير الصحة في ساموا.

السيد تويتاما (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم تحيات ساموا حكومة وشعبا. بداية، أود أن أهنئ رئيس الجمعية على عقد هذا الاجتماع الهام جدا في هذا المنعطف الحاسم في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود أيضا أن أثني على الأمين العام لتقريره الشامل (A/65/797)، الذي يتضمن توصيات هامة لبلوغ هدفنا النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الفيروس والإيدز.

وساموا، شأنها في ذلك شأن معظم الجزر في منطقة المحيط الهادئ، تواجه واقع تزايد عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية منذ اكتشاف أول حالة في عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من أننا نعتبر أنفسنا بلدا يواجه معدلات انتشار منخفضة، حيث يبلغ إجمالي الإصابات بالفيروس ٢٢ حالة حتى الآن، فأننا نشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدل انتشار الأمراض المنقولة جنسيا وما يترتب على ذلك من آثار في ما يتعلق بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية.

وساموا تنوه مع الامتنان بالدعم المقدم من المجتمع الدولي، وخاصة من الصندوق العالمي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأمانة جماعة المحيط الهادئ، والذي ساعدنا في زيادة التركيز على تحسين النظم الصحية والمضي نحو إتباع نهج أكثر شمولية، يشمل جميع جوانب الصحة الجنسية والإنجابية.

وعلى نطاق أوسع، فإن ساموا تستثمر في برنامج للنهج القطاعي الشامل في قطاع الصحة لديها. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لحكومتي نيوزيلندا وأستراليا اللتين تعملان بالتعاون مع البنك الدولي من أجل تحقيق نتائج واضحة ومحددة في قطاع الصحة الوطني ومن أجل تجسيد الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجيات الدولية والإقليمية والوطنية، ولا سيما بخصوص أولوية حكومة بلدي المتمثلة في إدماج الصحة في استراتيجيتها لتنمية ساموا للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢.

وحكومة ساموا تأخذ زمام المبادرة في الدعوة إلى زيادة الوعي الصحي بين أبناء شعبها، وذلك على سبيل المثال، بإنشاء المجموعة البرلمانية المعنية بالدعوة إلى إتباع أساليب حياة صحية في ساموا. وذلك يبرز الالتزام السياسي والدعم لضمان تنفيذ استجابة واثقة ومستنيرة في التصدي للتحديات الصحية العالمية المستمرة، والتي لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صدارتها.

وأسفر ارتفاع مستوى الالتزام السياسي عن إعداد ولاية لإنشاء مجلسنا الوطني للتنسيق بشأن الإيدز، فضلا عن لجنة استشارية تقنية، لتعبئة جهود متضافرة في مكافحة الفيروس/الإيدز. وأدى عمل المجلس إلى إعداد وإقرار سياستنا الوطنية بشأن الفيروس/الإيدز وخطة عمل للفترة من

عام ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، والتي ستوجه عمل القطاع الصحي وأصحاب المصلحة في تنفيذ تدخلات فعالة لمواجهة الفيروس/الإيدز باعتبارها السبيل للمضي قدما.

وتشارك المنظمات الأعضاء في اللجنة الاستشارية التقنية في أنشطة ممولة، مثل تحديد العيادات التي تقدم خدمات المشورة الطوعية والفحوص السرية في ساموا؛ وبرامج التدريب على بناء القدرات لموظفي الصحة بشأن تقديم المشورة، والتي تشتمل على إدارة حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا وتقديم المشورة والتدريب لمدربي القطاع الصحي؛ وتقديم الدعم والرعاية المستمرين للمصابين بالفيروس/الإيدز من خلال العلاج المضاد للفيروسات العكوسة وتقديم المشورة؛ وتنظيم حملات إعلامية متعددة الوسائط بصورة مستمرة، تستهدف الشباب بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وإنشاء الجماعة التي تدعو إلى قيام المرأة بأدوار قيادية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وحققت ساموا أيضا تقدما باتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال وضع سياسات قطاعية وأطر استراتيجية لتوجيه وتيسير الجهود المتعددة القطاعات في إدارة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ساموا.

وساموا تتلقى في تصديها للفيروس/الإيدز دعما من الصندوق العالمي ومن صندوق التصدي للأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية التابع للخطة الثانية لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ. وهاتان الآليتان للتمويل تكملان بعضهما بعضا لدعم الأنشطة الوطنية المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسيا والفيروس/الإيدز.

وبينما تواصل وزارة الصحة إحراز تقدم في الأدوار المنوطة بها، وذلك بالتعاون مع شركاء من القطاع الصحي والمجتمع الدولي، فإنه لا تزال هناك حاجة في معركتنا ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تعزيز شركاء استراتيجيين من خارج القطاع الصحي وإشراكهم بفعالية لكسر الحواجز في سياق المعتقدات الاجتماعية والثقافية والدينية.

وختاما، وعلى الرغم من كل التقدم الذي أُحرز حتى الآن، لا يزال هناك المزيد من العمل الذي ينبغي القيام به. ومن وجهة نظر ساموا، يمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين الاتصالات وعلاقات القوة بين الجنسين؛ والتغلب على الحواجز التقليدية والثقافية والدينية؛ ودعم الإنصاف والمحافظة على احترام حقوق الإنسان؛ وتعزيز النظم الصحية. وهذه هي المجالات الرئيسية التي يجب إعطاؤها الأولوية لضمان استجابة أكثر شمولا وجدية.

وساموا لا تزال ملتزمة، على أمل أن تكون أول بلد يقضي على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبمساعدة ودعم شركائنا الإقليميين والدوليين من حيث توفير موارد كافية، فإن هذا أمر ممكن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غيغاناغي ويراسينغي، وزير الصحة في سري لانكا.

السيد ويراسينغي (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام لإجراء استعراض شامل وحسن التوقيت للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار دإ - ٢/٢٦) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٢٦٢/٦٠) في وقت حاسم في سياق التصدي العالمي للوباء. وحكومة بلدي تعطي أولوية عالية لهذه المسألة في جدول أعمال سياساتها الوطنية.

ومنذ ظهور فيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٨١، واصل وباء الفيروس الاستفحال وكانت له آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة في جميع أنحاء العالم. ويسعدنا أن نعلم بالإنجازات التي تحققت وبالجوانب الإيجابية للتصدي العالمي للمرض، كما أشار المتكلمون في الجلسة الافتتاحية.

وفي حين يظل تعرض سري لانكا لهذا الوباء مرتفعاً جداً مثل غيرها من الدول، فإننا نحافظ على معدل انتشار منخفض تقل نسبته عن ٠,١ في المائة بين السكان البالغين، وهو ما يطلق عليه وباء فيروس نقص المناعة البشرية الكامن. وأود أن أؤكد على بعض العوامل الرئيسية التي تساهم في هذا النجاح.

فقد شكل المستوى العالي لمحو الأمية في سري لانكا، الذي تزيد نسبته على ٩٠ في المائة من مجموع السكان من الرجال والنساء، أساسا متينا لكثير من إنجازاتنا الاجتماعية. كما ساهم نظام الرعاية الصحية المجانية، الشامل للجميع، من لحظة الميلاد إلى الوفاة، مساهمات كبيرة في تحسين الصحة العامة للسكان. وقد نتج عن ذلك انخفاض في معدل وفيات الرضع والأمهات، بينما أدى إلى زيادة العمر المتوقع عند الولادة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت سري لانكا برنامجا للتسويق الاجتماعي للرفالات الذكرية يعود إلى بدايات عقد السبعينيات، وقد نتج عنه منع انتشار الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية.

وبدأت سري لانكا حملتها ضد الأمراض التناسلية في عام ١٩٥٢. ومنذ ذلك الوقت، قدمت الدولة عبر ما يقرب من الستة عقود، خدمات فعالة معنية بمكافحة الأمراض المنقولة جنسياً، عن طريق إنشاء عدد من العيادات التي تعمل بدوام كامل ودوام جزئي في جميع أنحاء البلاد. وفي سبيل مواجهة هذا الوباء العالمي الناشئ، أنشأ بلدي برنامجا وطنياً لمكافحة الأمراض المنقولة جنسياً والإيدز في عام ١٩٨٥. ويوفر البرنامج التوجيه التقني للاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

وفي عام ١٩٨٧، ألزمت الحكومة خدمات نقل الدم الوطنية بإجراء فحص فيروس نقص المناعة البشرية على الدم المتبرع به، بالإضافة إلى اتباع تدابير أخرى مثل تعزيز شبكات المتبرعين الطوعيين بالدم، وفحص المتبرعين الذين يشكلون خطراً صحياً على المجتمع.

وظلت الحكومة توفر العلاج المضاد للفيروسات العكوسة مجانا منذ عام ٢٠٠٤، وقد ساهم ذلك في الحفاظ على معدل منخفض لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الرغم من انخفاض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في سري لانكا، فإن هناك إمكانات كبيرة للتوسع في انتشار الوباء بين الفئات المركزة من السكان. ومع ذلك، لا تزال لدينا فرصة لتخفيف هذا الاحتمال، عبر إدخال تدابير منسقة ومركزة. وفي ذلك السياق، بدأت بلادي بذل جهود محددة للوقاية بين الجماعات ذات السلوكيات العالية الخطورة، مثل العاملات في مجال الجنس وعملائهن، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والشباب المعرضين للخطر في المناطق السياحية والعاملين المهاجرين. وعلى الرغم من أن معدل استخدام المخدرات بواسطة الحقن في بلادي ليس كبيراً، فإن هناك أنواعاً أخرى من مستخدمي المخدرات، تستحق مجموعة شاملة من خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

وعلى ضوء تلك الخلفية، صاغت سري لانكا اقتراحاً ناجحاً للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، يتضمن استجابة وطنية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للجولة التاسعة من دعوة الصندوق العالمي إلى تقديم مقترحات. وتتصدى الاستجابة الوطنية لأهداف زيادة حجم

ونوعية التدخلات الشاملة لفئات السكان الأكثر تعرضاً للخطر، وتوفير العلاج والرعاية والدعم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وتوفير واستخدام المعلومات الاستراتيجية. ويتم تحقيق هذه الأهداف الثلاثة عبر ١٣ مجالاً لتوصيل الخدمات، وذلك بمشاركة متكافئة من قبل المنظمات الحكومية، وغير الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المجتمعات المحلية.

أولاً، نتوقع أن نحدد مواقع السكان المعرضين للخطر أكثر من غيرهم، وأن نصل إليهم بالوقاية الفعالة التي تؤدي بهم إلى اتباع سلوكيات أكثر سلامةً. ثانياً، نخطط لتوفير الخطين الأول والثاني من علاج مضادات الفيروسات العكوسة للبالغين والأطفال. ثالثاً، سنسعى إلى تحسين المرافق التشخيصية للأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية. رابعاً، نحن عازمون على زيادة قاعدة معارفنا من خلال إجراء برنامج متكامل للمراقبة والبيولوجية والسلوكية، ووضع تقديرات وطنية لحجم الجماعات ذات السلوكيات الأكثر عرضة للخطر، وذلك من أجل تحقيق فهم شامل لاحتمالات انتشار الوباء في البلاد. وهذه هي بعض الأمثلة على الأنشطة الرئيسية لاستجابتنا الوطنية. وهناك أيضا على صعيد المقاطعات، برامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، وهي تركز على الشباب بشكل خاص.

ويظل إنشاء بيئة ملائمة لتحقيق هذه الأهداف جزءً هاماً من تدخلاتنا. ويمثل هذا بعداً هاماً لتحقيق هدف وصول الجميع إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وخدمات الرعاية والعلاج. وسيكون هاماً بالنسبة للمجتمع الدولي، على نطاق أوسع، أن يتصدى لهذه المسألة الهامة على نحو مشترك وشامل. وفي هذا الصدد، فنحن على استعداد لتبادل خبراتنا الوطنية مع الدول النامية الأخرى.

ونرى أن سري لانكا لديها إمكانات حقيقية لزيادة انخفاض معدل انتشار الفيروس المنخفض فيها سلفاً، فضلاً عن تحقيق أهداف عدم الإصابات الجديدة بالفيروس، وعدم التمييز، وعدم الوفيات المرتبطة بالإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي حبيبة زاهي رمضان، وزيرة الصحة العامة في تونس.

السيدة رمضان (تونس): سيدي الرئيس، بكل فخر أحضر هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو حدث تاريخي يتجلي فيه تضامن شعوب العالم في أروع مظاهره.

ويطيب لي قبل كل شيء أن أثني على ما بذله السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، من جهود سخية في سبيل عقد هذه الدورة التي تؤكد إدراك العالم بأسره لضرورة المزيد من تنسيق الجهود في مجال مكافحة الإيدز.

كما يسعدني في بداية هذه الكلمة أن أشير بكل اعتزاز إلى تزامن انعقاد هذا الاجتماع مع الربيع العربي الذي جاء رافدا أساسيا لدفع تضامن شعوب العالم وعزمها على تحرير الطاقات لمكافحة جوائح العصر، سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية، التي تهدد الإنسان في كينونته ورفاهه. ولا يفوتني أيضاً في هذه المناسبة أن أثني على موقف الأمم المتحدة المساند للانتقال الديمقراطي الذي تعيشه تونس منذ ١٤ كانون الثاني/يناير. وهو دعم جلي تأكد بوضوح في الزيارة الأخيرة التي قام بها في العشرة أيام الأخيرة من شهر آذار/مارس المنصرم الأمين العام للأمم المتحدة، تحية منه ومؤازرة للتونسيين والتونسيات في سعيهم لتحقيق تطلعاتهم في جميع المجالات.

وتعلن تونس التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإيدز والتحكم في انتشاره. وهي عازمة على رفع كافة العوائق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية أمام أنشطة مقاومة هذا الوباء، الذي لا يزال يفتك بالملايين من الأرواح ويعرقل الجهود الإنمائية. وإن الجميع على إدراك تام بنبل مقاصد وتوجهات الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإيدز، من حيث أنها تنادي بتكريس حقوق الإنسان في مختلف أبعادها. ولمواجهة هذه الآفة، ستعمل بلادنا على دعم الشراكة مع سائر المشاركين من المنظمات وشبكات الاتصال الاجتماعي والقطاع الحر، من أجل تعزيز وتفعيل وصول جميع المحتاجين إلى العلاج.

وانطلاقاً من تجربتنا المتواضعة، في هذا المجال، منذ الكشف عن الحالات الأولى، تمكنت تونس من التحكم في العدوى، وذلك عن طريق ضمان أمان نقل الدم، وإقرار مجانية الكشف المخبري، وتأمين الرعاية الشاملة لكل المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب، بما في ذلك توفير العلاج الثلاثي مجاناً لكل المستحقين بدون إقصاء أم تمييز. وقد تسنى هذا النجاح بفضل تأمين الميزانية الخاصة بالبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً، وانتهاج الشراكة كعنصر أساسي لمقاومة الجائحة، وتبني التوصيات العالمية وتلك المنبثقة عن القرارات المختلفة والهامة التي نعتمدها في استراتيجيتنا الوطنية.

بيد أنه لا بد من العمل على إزالة كل العوائق التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة. ولهذا الغرض يجب الحرص على المزيد من التضافر بين جهود الدولة وجهود مختلف مكونات المجتمع المدني لتطوير الوقاية، والإحاطة بالفئات المستهدفة، لا سيما ذات السلوكيات المحفوفة بمخاطر العدوى. وسنسعى للأخذ بيدها، وذلك بما يتلاءم واحتياجاتها، تماشياً مع المبادئ السامية لحقوق الإنسان.

إن تونس الحرية والكرامة عاقدة العزم على توفير السبل الكفيلة بحماية الفئات الهشة كالمرأة والطفل والشباب. وقد مثلت الدورة الأخيرة للجمعية العامة للصحة مناسبة متميزة أكد خلالها بلدنا اهتمامه المتواصل بشريحة الشباب، وذلك من خلال تقديم لائحة توصي الدول الأعضاء بتطويق كل المخاطر الصحية التي قد تهددها. ونحن حريصون على دعم الوقاية الأولوية المندمجة، وفسح المجال للعلاج، والتشجيع على التشخيص الذاتي والسري بدون وصمٍ أو تمييز.

وإذ نشيد بالمجهود الضخم المتواصل الذي تبذله مختلف برامج الأمم المتحدة لتحقيق الخطة العالمية الهادفة لتوفير الخدمات للجميع، فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة الدعم التقني والمادي للبلدان المتضررة، وذلك عن طريق التمويلات اللازمة من الجهات المانحة، بما فيها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي شمل عدة بلدان بما فيها تونس.

ترحب تونس بالإعلان المطروح للمصادقة عليه في هذا الاجتماع (A/65/L.77). وتعرب عن عزمها على الإسهام في وقف انتشار هذه الآفة، لبلوغ مستوى تنعدم فيه الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وحالات التمييز، والوفيات المرتبطة بالإيدز. وفي الختام، أتمنى لهذا الاجتماع كل النجاح، وأن نوفق جميعاً إلى ما فيه خير البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دوغلاس سلاتر، وزير التجارة الخارجية وشؤون المستهلكين في سانت فنسنت وغرينادين.

السيد سليتر (سانت فنسنت وغرينادين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد سانت فنسنت وغرينادين

البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الجماعة الكاريبية السيد ديترل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس.

تشارك سانت فنسنت وغرينادين المجتمع الدولي في التفكّر بوعي في الانجازات والتحديات فيما يتعلق بالاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مدى العقود الثلاثة الماضية. لقد شهدت سانت فنسنت وغرينادين ومنطقة الكاريبي بشكل عام تقدما ملحوظا، مثل حدوث انخفاض بنسبة أكثر من ٢٥ في المائة في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مع توفير العلاج والرعاية لنسبة كبيرة من الأشخاص المصابين و/أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في نوعية حياتهم. ومن المهم أن نلاحظ أن كل هذا التقدم والانجازات الايجابية تحدث في سياق بيئة اقتصادية ومالية عالمية غير مؤاتية تفرض ضغطاً شديداً على مواردنا الشحيحة أصلا.

ومن بين التحديات الرئيسية في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحقيق التغيير الملائم في السلوك المناسب الذي لا بد منه لكفالة أو لتحسين جهودنا الرامية إلى الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية. كذلك، بالرغم من بعض التقدم، فإن مسألتي الوصم بالعار والتمييز ضد المصابين بفيروس الإيدز وغيرهم من الفئات الضعيفة ما زالت تشكل تحديا كبيراً. يجب على سانت فنسنت وغرينادين، بل على سائر المنطقة، أن تلتزم بمواصلة التصدي لهذه المسائل، مع الأخذ بعين الاعتبار شتى أصحاب المصلحة في مجتمعاتنا. مبادرات التعليم المتعددة الأوجه والمسؤولية المشتركة من الأدوات الرئيسية لحفز التغيرات السلوكية الايجابية سواء وسط عامة المجتمع، الذي يجب أن يتصدى على نحو صريح للمسائل العالقة المتمثلة في الوصم بالعار، أو وسط الفئات الضعيفة، حيث يتعين على الأفراد أن يستمروا في تحمل مسؤولية أكبر في القيام بالإجراءات التي من شأنها أن تقلل من مخاطر التعرض وانتقال العدوى.

لقد وضعتنا استجابة مقدمي الرعاية لدينا، إلى جانب التزامنا السياسي البالغ القوة، على الطريق المُفضي إلى جيل معافىً من فيروس نقص المناعة البشرية، وقد بدأنا نحرز تقدما نحو تحقيق القضاء التام لانتقال العدوى من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لا بد من تعزيز ذلك العنصر من عناصر الاستجابة عن طريق زيادة التركيز على الوقاية العامة من انتقال الفيروس. على هذا النحو، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل القيام بثورة جماعية حقيقية في مجال الوقاية، وأن يدعو إلى ذلك، مستخدماً، على نحو خاص، طاقة شبابنا.

تلتزم سانت فنسنت وغرينادين بمواصلة استثمار مواردها المحدودة لتحقيق حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم. وبالنظر إلى الظروف الحالية غير المواتية في البيئة الاقتصادية العالمية، يجب علينا أن نواصل البحث عن طرق أكثر كفاءةً واستدامةً لتحقيق تلك الأهداف. وسيتطلب ذلك أيضا الالتزام والمزيد من الدعم من جانب مختلف الشركاء الدوليين. في ذلك الصدد، نذكّر شركائنا، مع التشجيع، بضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوفير موارد إضافية لوكالات التمويل المختلفة، خاصةً الصندوق العالمي للأمم المتحدة. وندعو أيضا لاستكشاف وسائل مبتكرة لإيجاد التمويل اللازم لتكثيف مكافحتنا لهذه الآفة، مع الاعتراف بأن هذا التمويل المبتكر سيكون مكملاً لضرورة وفاء الجهات المانحة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، لكنه لا يحل محلها.

تعتمد سانت فنسنت وغرينادين اعتماداً كبيراً على الأدوية الجنيسة في قيادة مكافحتنا الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يزال استعداد الدول للسماح بتوزيع جميع الأدوية الجنيسة، على أوسع نطاق وبأكبر قدر من المرونة، واحدا من المعايير التي سيظل العالم النامي يحكم

على أساسها على التزامه بالقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي. إن الإجراءات الوهمية في المجال القانوني والسياسي لا تعود بأي نفع على الملايين من الناس غير القادرين على الحصول على الأدوية، التي لا تزال مفرطة الغلاء بالرغم من التقدم الذي أحرزناه بشأن التسعير. بعد ثلاثة عقود على هذا النضال، ينبغي ألا يعاني أي إنسان ويموت لمجرد أن الأدوية اللازمة قد جرى تسعيرها فوق ما تطيقه حكومته.

تعتقد سانت فنسنت وغرينادين أن الاستجابة يجب أن تتبع في جميع الأحوال نهجاً شاملاً إزاء التحديات الصحية العديدة التي تواجهنا. يجب أن نسعى دائما إلى تعزيز المفاهيم الاجتماعية، مثل كفالة حقوق الإنسان للمواطنين وكرامة النساء والفتيات.

نحن نؤمن بأن من حق الأشخاص المصابين بالإيدز، ومن صميم مسؤوليتهم، أن يُشملوا في عملية الاستجابة وأن يشاركوا فيها مشاركة قوية. ينبغي استخدام بيانات الأبحاث الموثوق بها لتوجيه تدخلات هادفة وسط المجموعات السكانية التي تشكل المحرك الرئيسي لانتقال العدوى. تؤكد سانت فنسنت وغرينادين مجدداً التزامها بمواصلة الجهود للحد من الوصم بالعار والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة إلى أقصى درجة.

وشأني شأن أي شخص في هذه القاعة، ما زلت آمل في تطوير لقاح للوقاية من الإصابات الجديدة، وإيجاد علاج في نهاية المطاف للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. وإذ نشجع العلماء على مواصلة عملهم الضروري بحثاً عن العلاج، فإننا، ممثلي حكومات العالم، يجب أن نعترف بأننا نملك بالفعل، حتى في يومنا، المعارف والأدوات اللازمة لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز والحد منه والقضاء عليه في نهاية المطاف. بالتثقيف المستمر، والمسؤولية المشتركة، وتوفير الحصول على الدواء، والإرادة السياسية اللازمة على جميع المستويات، يمكننا، ونحن نتطلع إلى عالم خال من الإيدز، أن نضع معا حدا لتلك الأيام التي كان فيها هذا المرض حكما بالإعدام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صابربك جمابيكوف، وزير الصحة في قيرغيزستان.

السيد جمابيكوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية التي اعتمدت في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠. يتصدر وقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وآثاره الاجتماعية والاقتصادية قائمة أولويات الحكومة في جمهورية قيرغيزستان في مجال حماية صحة شعبها. وقد وصلت الجمهورية الآن إلى المرحلة الثالثة من برنامجها الوطني في هذا الصدد، ويشمل نهجها المتعدد القطاعات جميع هياكل الدولة.

تشكل لجنة التنسيق المركزية في بلدنا عنصرا أساسيا في الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية قيرغيزستان لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد حدثت تطورات كبيرة في ذلك الصدد، ويبذل البلد الآن جهوداً في إطار القانون الثاني لمكافحة الإيدز، الذي يتضمن عددا من التعديلات.

لقد تلقينا أيضا مساعدات في مجال مكافحة الإيدز من المجتمع الدولي، الذي يعمل بشكل وثيق مع حكومة جمهورية قيرغيزستان.

وبفضل الدعم المالي المقدم من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، حدثت زيادة كبيرة في عدد الفحوصات التي أجريت، وحالات فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز المكتشفة. لكن بالرغم من الجهود المبذولة، فإن الفيروس ينتشر بمعدل سريع نسبيا في بلدنا. في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ ارتفع معدل الإصابة بالمرض من ٣ إلى ١٢ في كل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، وبلغت نسبة الزيادة السنوية للحالات في نفس الفترة في مجملها نحو ٣٠ في المائة.

في بلدنا يتركز فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في معظم الأحوال وسط الفئات الضعيفة من السكان. هناك نسبة كبيرة من المصابين – ٦٥ في المائة – هم ممن يتعاطون المخدرات بالحقن، كما تعزى نسبة كبيرة من الإصابات إلى الاتصال الجنسي.

في عام ٢٠٠٥، عززنا إجراءاتنا لمنع انتشار مرض الإيدز بين الفئات الضعيفة وبين النساء الحوامل. وتشكل قواعد القانون الدولي الأساس القانوني لسياسات جمهورية قيرغيزستان بشأن المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونقوم أيضا بإدخال تغييرات على سياساتنا. في عام ٢٠٠٢، قامت جمهورية قيرغيزستان بخطوات، في مرحلة مبكرة، لإدخال تدابير تدريجية تهدف إلى منع انتشار العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات والسجناء، وذلك بوسائل من بينها إحلال الميثادون وتوفير محاقن بديلة، وأدى هذا إلى انخفاض في معدل العدوى. نتيجة لهذه البرامج، حدثت أيضا زيادة كبيرة في استخدام متعاطي المخدرات للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة. هناك الآن ٤٨ مركزاً لتوفير المحاقن البديلة في البلد، و ٤٠ مركز للعلاج بالميثادون، بما في ذلك داخل نظام السجون.

لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية يؤثر على الفئات العمرية الأكثر نشاطا من سكاننا. فما مجموعه ٧٨ في المائة من المتضررين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٩. ويجب أن نلاحظ أيضا تأنيث العدوى، إذ زادت نسبة النساء المصابات في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ من ٩ إلى ٣٠ في المائة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إخضاع ٩٣ في المائة من جميع النساء الحوامل لفحص فيروس نقص المناعة البشرية.

لقد تحقق الكثير منذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. جمهورية قيرغيزستان بلد صغير ما زال في طور التشكل، وبالتالي فإن نجاحه في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية يمثل شرطاً لا بد منه للتنمية الناجحة.

نحن مقتنعون بأن بمقدور العالم أن يضع حداً لانتشار الفيروس والمرض والعمل على انحسارهما إن توفرت الإرادة السياسية المتجددة، والقيادة القوية، والعزم الأكيد على إحراز التقدم، وبذلت الدولة والمجتمع المدني وجميع بلدان العالم جهوداً مشتركة لهذا ا لغرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيلسون إدواردو سواريس مارتنس، وزير الصحة في تيمور ليشتي.

السيد مارتينز (تيمور ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز عظيم لي أن أشارك في هذا الحدث الهام ممثلاً لبلدي بصفتي وزيراً للصحة ورئيساً للجنة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أحدث دول العالم عهداً. يأسف رئيس بلدي، فخامة السيد خوسي راموس – هورتا، على عدم تمكنه، نظراً لانشغاله بأمور أخرى بنفس القدر من الأهمية، من حضور هذا الحدث المهم، الذي يحتل مكانة أثيرة في قلبه. لذلك طلب مني أن أمثل بلدي بدلاً منه.

أصبحت تيمور الشرقية، التي لا يزيد عدد سكانها على المليون نسمة إلا قليلا، دولة مستقلة في عام ٢٠٠٢. إنها بلد خارج من الصراع، ويواجه مهمة صعبة للغاية العادة بناء النظام الصحي الوطني بموارد بشرية ومالية محدودة.

ويتفاقم هذا أكثر من جراء التحدي الذي تشكله محدودية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

بدأ البرنامج الوطني لمكافحة الفيروس والمرض في تيمور الشرقية مرحلة التنفيذ الكامل في عام ٢٠٠٥، ووُضِعت أول خطة وطنية استراتيجية، وتغطي الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠. وأنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، وأنيطت بها المسؤولية الشاملة عن الإشراف على وضع خطة استراتيجية وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا. لم يتلق البرنامج تمويلا كبيرا، إلى أن قُدِّم اقتراحٌ حظي بالنجاح في الجولة ٥ للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

في الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠، تم تأكيد ما مجموعه ٢٠٠٢ حالة إصابة بالفيروس، من بينها ١٥ حالة طفل تحت سن ٥ سنوات. وكانت معظم الحالات الجديدة المكتشفة في عام ٢٠١٠ لأشخاص تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٤٤ عاماً، ٤٣ في المائة منهم من النساء، في حين تشكل النساء ٤٦ في المائة من معدل الانتشار العام. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان هناك ٣٩ شخصا يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في بلدنا، بمن فيهم ثلاثة أطفال. وكان دور البلد الشقيق والصديق، البرازيل، في التبرع بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة لتيمور – ليشتي لعلاج أولئك المرضى حاسما في السنوات المبكرة، عندما تم اكتشاف حالات الإصابة الأولى في تيمور – ليشتي، حينذاك في عام ٢٠٠٣. وأود بصدق أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر لحكومة البرازيل على استجابتها الفورية لدعم بلدنا خلال تلك المرحلة الهامة. فقد كان الاهتمام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آنذاك محدودا جدا وكانت الموارد القليلة المتاحة توجه نحو بناء أسس دولتنا حديثة العهد بالاستقلال.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وعلى الرغم من أن تيمور – ليشتي لا تزال بلدا ذا معدلات انتشار منخفضة، فإنها تواجه معدلات لانتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية تفوق التوقعات. وتقل نسبة الإصابة بالفيروس في أوساط الفئات المعرضة للإصابة عن واحد في المائة. ويجد الكثيرون تلك الأرقام صغيرة نسبيا، ولكن السلوك الذي ينطوي على مخاطر عالية بين السكان المعرضين للخطر بشدة لا يزال يشكل تحديا يتطلب اتخاذ إجراءات فورية. وفضلا عن ذلك، فإن أغلبية كبيرة من سكان تيمور – ليشتي هم من الشباب حيث تقل أعمار ٦٠ في المائة من السكان عن ٢٤ عاما. وتتراوح أعمار قرابة ثلث السكان بين ١٠ أعوام و ٢٤ عاما ويشكل المراهقون أو الشباب قرابة نسبة ٥٠ في المائة من السكان. ونتيجة لذلك، جرى الشروع في جهود مشتركة، تقترن بالتزام قوي من قبل رئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو، لإعداد خطتنا الاستراتيجية الوطنية الجديدة بشأن الفيروس/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا للفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦.

وزيادة مشاركة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أمر في غاية الأهمية لتنفيذ استجابة وطنية أخلاقية وفعالة في التصدي لوباء الفيروس. وفي تيمور – ليشتي، فإن البرنامج المتعلق بالفيروس يتجاوز العلاج والرعاية والدعم ليشمل الوقاية والمسائل القانونية ومسائل العدالة الاجتماعية وأي جانب من جوانب الأنشطة التي تتصدى لوباء الفيروس. والجهود التعاونية التي يبذلها رئيسنا والفريق العامل النسائي البرلماني والحكومة والمنظمات الكنسية والمجلس الوطني للشباب والجيش وقوة الشرطة ومنتدى المنظمات غير الحكومية هي القوة المحركة لمكافحة الآثار المرتبطة بالفيروس/الإيدز والحد من انتشار الفيروس في البلد.

والأمر يتطلب إتباع نهج متعدد القطاعات لمكافحة انتشار الفيروس/الإيدز. والخطة الاستراتيجية الجديدة تولي اهتماما كبيرا للعديد من المسائل. المسألة الأولى هي تهيئة بيئة مواتية تتسنى فيها مناقشة المسائل ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا مناقشة صريحة من خلال ائتلاف يجمع بين المساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية.

وتتمثل مسألة أخرى في إمكانية الحصول على مجموعة خدمات أساسية تشمل معلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا من خلال النهج المتكامل لبلدنا في مجال الخدمات ا لصحية المجتمعية. ويجري التركيز أيضا على إعداد برامج وقائية محددة الهدف للأفراد الذين يرتبطون بأكثر من عشير وعلى زيادة خدمات الوقاية والعلاج والرعاية في المناطق الواقعة على الحدود مع إندونيسيا من خلال آليات للتعاون مع وزارة الصحة الإندونيسية.

وتشمل المسائل الأخرى ضمان تحقيق الاستفادة للجميع من تعليم المهارات الحياتية وتعميم الاستفادة من العلاج للمصابين وتعزيز قدرة النظام الصحي على تلبية الحاجة المتزايدة للخدمات العلاجية وتعزيز أنظمة القطاع المجتمعي لزيادة جودة الخدمات المقدمة.

تؤيد تيمور - ليشتي تماما جدول الأعمال الجديد باتجاه تحقيق انعدام الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. وتيمور - ليشتي بلد فتي يواجه معدلات انتشارات منخفضة للفيروس/الإيدز. وأنا أحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لهذه البلدان في جهودها لتحقيق تلك الرؤية. واستمرار الأبحاث وزيادة الالتزامات المالية من قبل الحكومات والمانحين أمر ضروري لمواصلة جهود مكافحة الفيروس/الإيدز.

ويجب علينا أن نعمل معا بوصفنا أمة عالمية واحدة من أجل حماية حياة شعوبنا والأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حنيف حسن علي القاسم، وزير الصحة في الإمارات العربية المتحدة.

السيد القاسم (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أقدم إليكم، باسم دولة الإمارات العربية المتحدة حكومة وشعبا، بالغ الشكر والتقدير لدعوتكم لوفد الدولة لحضور هذا الاجتماع الهام. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة للتصدي لوباء الإيدز من خلال الجهود والمبادرات الدولية للوقوف صفا واحدا لمواجهة هذا التحدي الصحي الذي يؤرق المجتمع الدولي ويهدد الأمن الصحي العالمي.

إن مرض الإيدز والعدوى بفيروسه يبقى، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي بجميع مؤسساته وقطاعاته، من أهم التحديات الصحية التي يواجهها العالم اليوم، ومنذ ظهوره قبل ثلاثين عاما، حيث أصبح المرض مسببا رئيسيا لتفاقم الأوضاع الصحية والاجتماعية والإنسانية في كثير من بلدان العالم وأضحى يشكل خطرا وعائقا اقتصاديا، خاصة في الدول الأقل نموا مما يؤكد على ضرورة مواصلة وتعزيز دعم الجهود الدولية للحد من انتشار المرض لنصل إلى الغايات والأهداف المنشودة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهي أن يكون العلاج متاحا للجميع والقضاء على انتقال الفيروس وحماية جميع المصابين بالمرض وعدم ممارسة التمييز ضدهم بسب إصابتهم.

فكما تعلمون جميعا أن إحصائيات برنامج الأمم المتحدة المشترك تشير إلى أن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم يقدر بحوالي ٣٤ مليون نسمة وأن إجمالي الذين توفوا نتيجة لمرض الإيدز منذ بداية الوباء وحتى نهاية عام ٢٠١٠ يبلغ حوالي ٢٥ مليون نسمة كما أن ٧٠٠٠ حالة جديدة تسجل يوميا في العالم، معظمها من الأطفال والأمهات. إن هذه المؤشرات إذ تؤكد مرة أخرى على الضرورة القصوى لمواصلة الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تحثنا على تسريع الأنشطة التي حددها الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ (القرار ٦٠/٢٦٢). حيث لن يتأتى ذلك إلا من خلال دعم الدول الأقل نموا وأكثر تأثرا بالمرض ومضاعفاته بالموارد اللازمة التي تساعدها في الحصول على العقاقير والأدوية المستخدمة في علاج المرضى وحاملي الفيروس وتفعيل التدابير الوقائية وتوفير ودعم الرعاية المجتمعية لهم.

بالرغم من أن مرض الإيدز والعدوى بفيروسه لا يمثل مشكلة صحية وطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلا أنه وانطلاقا من إيمان الدولة بضرورة تكاتف الجهود الدولية لمواجهة هذا التحدي العالمي الكبير، حرصت دولة الإمارات على انتهاج استراتيجيات صحية تؤكد على أهمية التكاتف والتعاون الدولي في التصدي لمثل هذه التحديات الصحية المقلقة من خلال العمل الجاد والشراكة الدولية الفاعلة. كما نؤكد التزامنا التام باتفاق دبي الذي دعا إلى انتهاج سياسة الحوار من أجل تحقيق الإتاحة الشاملة للوقاية والعلاج والرعاية والدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك من خلال تبني استراتيجية وطنية فاعلة لمكافحة المرض حيث تمكنا، ومن خلال توفير جميع الإمكانات اللازمة لتطبيق البرنامج الوطني من دعم سياسي واستغلال أمثل للموارد المتاحة والتشاور والتعاون مع جميع الجهات المعنية خاصة المرجعيات الإقليمية والدولية مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك، من السيطرة على المرض والحفاظ على معدلات متدنية له مقارنة بالدول الأخرى.

أما بالنسبة للبرنامج الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد اشتمل على العديد من الآليات التي تهدف إلى الوقاية من هذا المرض حيث تمكنت الدولة من الاعتماد على المتبرعين بالدم المحليين والطوعيين واستخدام أحدث التقنيات لفحص المتبرعين بالدم والأنسجة والأعضاء البشرية. وتؤكد الإحصائيات أنه لم تسجل أي حالة إصابة بالمرض نتيجة لنقل الدم. هذا إلى جانب اعتماد برنامج لفحص الفئة الأكثر عرضة للمرض حيث تضمن برنامج فحص المقبلين على الزواج الفحص عن الإصابة بفيروس الإيدز وذلك بهدف التوعية بالوقاية من هذا المرض وحماية الأجيال القادمة منه. كما اعتمدت الدولة نظام التقصي الوبائي النشط للبرنامج وتنفيذ مسوحات مجتمعية لتحديد مدى فاعلية برامج التوعية في تغيير السلوكيات نحو المرض ومسبباته. هذا بالإضافة إلى تطوير النظم والتشريعات الصحية والمراجعة المستمرة لبروتوكولات المعالجة بالأدوية وتوفيرها لجميع المصابين.

وقد أشار التقرير التحليلي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١، والذي أعد بالاشتراك بين وزارة الصحة في دولة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمد في عام ٢٠١٠، إلى وضع الإيدز في دولة الإمارات، خاصةً فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوفير العلاج والرعاية للمصابين بالفيروس، وقد أصبح العلاج متوفراً في معظم المؤسسات الصحية في الدولة. كما أشاد التقرير بالشراكة المؤثرة والفاعلة بين وزارة الصحة وكافة الجهات المشاركة داخل الدولة، ومع المنظمات العالمية، خاصةً برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة اليونيسيف وغيرهما. كما أشاد التقرير بصفة خاصة بنظام الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وحماية حقوق المصابين بالفيروس، والذي تكلل باعتماد مجلس الوزراء للقرار رقم ٢٩ لعام ٢٠١٠ بشأن المصابين. وفي ذلك إشارة واضحة إلى اقتناع وإيمان قيادتنا الرشيدة بحماية حقوق الإنسان عن طريق الحفاظ على كرامة وحقوق المصابين وحمايتها دون أي انتقاص أو تمييز ضدهم بسبب إصابتهم، سواء كان في الدراسة أم العمل أم غير ذلك.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد لكم مرة أخرى، التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالمشاركة الجادة في الجهود المبذولة لمكافحة هذا المرض، وتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الشأن. كما أتمنى لاجتماعنا هذا كل التوفيق والنجاح في حشد الإرادة الدولية من أجل إيجاد حلول حاسمة للحد من انتشار هذا الوباء في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى السيدة فاندا بغناتو، وزيرة الاندماج الاجتماعي في السلفادور.

السيدة بينجاتو (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود بالنيابة عن حكومة السلفادور، أن أعرب لكم عن خالص شكرنا لمبادرتكم بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، بهدف تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ (القرار دإط - ٢/٢٦) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦ (القرار ٦٠/٢٦٢). وأود أيضا أن نكرر تقديرنا للأمين العام على جهوده في الإعداد لهذا الاجتماع الهام.

وبالنسبة لحكومة السلفادور، فإن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز على حقوق الإنسان يمثل التزاماً مستمراً. وأود أن أشير إلى بعض التطورات الأخيرة في هذا الصدد.

فمنذ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهو التاريخ الذي تولى فيه الرئيس موريسيو فونس كارتاخينا رئاسة بلادنا، ظلت حكومة السلفادور على التزامها بأن تشرك جميع السكان، دونما تمييز بسبب العمر أو العرق، أو نوع الجنس، أو الميل الجنسي، أو هوية نوع الجنس، فيما يتعلق بوضع وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتكامل الاجتماعي. ومن الأهمية أن نشير إلى أنه وبعد سنوات عديدة من الدعوة إلى الاعتراف القانوني من قبل العديد من منظمات المجتمع المدني، وخاصةً تلك التي تمثل الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والعاملات في مجال الجنس، حصلت هذه الفئات على الاعتراف بها في ظل الحكومة الحالية. وبالمثل، فقد صدر مرسوم تنفيذي لمكافحة التمييز في الخدمة المدنية لأسباب الميول الجنسية أو هوية نوع الجنس، وهو سمة شائعة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وأنشأنا أيضاً أمانة للتكامل الاجتماعي، أتشرف برئاستها، وهي تضم مكتباً كرّس للتصدي للتنوع الجنسي وإعلاء شأنه. وبالإضافة إلى ذلك أنشأنا وحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية في مكتب المدعي المختص بالدفاع عن حقوق الإنسان، وقد أنيطت بها المسؤولية عن ضمان الامتثال وحماية حقوق المصابين بالفيروس.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أصدرت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف دعوة إلى العمل من أجل القضاء النهائي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية ومرض

الزهري في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتضمنت الدعوة استراتيجية تهدف إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية في هذه البلدان. وقد كانت السلفادور رائدة في تنفيذ هذه الاستراتيجية، بدليل تمكنها من الحد من عدد حالات الأطفال الذين يولدون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٨٨ في المائة، وزيادة عدد حالات الكشف عن الإصابة بالفيروس، وتطبيق لا مركزية وتوسيع نطاق تغطية العلاج المضاد للفيروسات العكوسة في جميع أنحاء بلادنا، فضلاً عن توفير الفحص المجاني للكشف عن الإصابة بالفيروس، وتوفير الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة للذين هم بحاجة إليها مجاناً. ومن المهم كذلك أن نؤكد تعزيزنا للتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بمنع وعلاج الإصابة المتزامنة بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية.

وفيما يتعلق بمجال الوقاية، ركزت حكومة السلفادور على الاتصال مع السكان. وأكدنا على ضرورة التثقيف الجنسي والصحة الإنجابية، على أساس الاعتراف بحقيقة أن الصحة الإنجابية والجنسية حق من حقوق الإنسان. وكما يذكر الأعضاء بالتأكيد، فقد وصُمت هذه المسألة في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بذلنا جهوداً لبلورة استجابة وطنية لفيروس نقص المناعة البشرية، تتسم بالاشتراك الواسع المتعدد القطاعات، بما في ذلك المجتمع المدني، ويؤدي فيها الأشخاص المصابون بالفيروس دوراً بارزاً ونشطاً.

وفي الجبهة الدولية، وبصفتنا رئيسا للمجلس التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد اتفقنا مع وزراء الصحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على هدف توحيد الجهود الإقليمية في الاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. وبذلك فقد أكدنا التزامنا بالاستجابة للوباء، وتحقيق الأهداف المشتركة التي تجمعنا هنا في المنطقة، وعلى وجه التحديد، تلك المقررة لعام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، فقد ألزمنا أنفسنا بتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تتمثل في عدم حالات العدوى الجديدة بالفيروس، وعدم الوفيات المرتبطة بالإيدز، وعدم التمييز.

ومن الأهمية بمكان، التأكيد على أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا قد اعترف بفعالية وشفافية المشاريع التي تنفذ في بلدنا، والتي ساهمت في تنفيذ العديد من الجهود اللازمة لتحقيق تعميم الاستفادة من الخدمات، وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن من الممكن تقويض أو إعاقة التقدم المحرز بسبب عدم وجود الدعم المستمر من المجتمع الدولي. وتواصل السلفادور من جانبها، بذل الجهود لتقاسم الممارسات الجيدة في الاستجابة المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية، وبالتالي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

ولن أكون قد مثلت السلفادور كما ينبغي، ما لم أغتنم هذه الفرصة في هذا المحفل لتوجيه دعوة خاصة جداً إلى المجتمع الدولي وإلى ضمير كافة بلدان العالم. أشير هنا على وجه الخصوص إلى الحاجة الماسة إلى أن نقيم جهودنا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نهج قائم على حقوق الإنسان.

وعلى ضوء هذه الخلفية، أود أن أشدد على ضرورة أن تكون استجابتنا لاحتياجات المعوقين على وجه الخصوص شاملة تماماً. لقد بذلنا جهوداً كبيرة ولكن لا نزال نواجه صعوبة في تحديد المعدل الفعلي لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف المعوقين. ومن الأهمية بمكان، أن نلزم أنفسنا، بصفتنا مجتمعاً دولياً، بأن نواصل بذل قصارى جهدنا لضمان أن تشمل استجابتنا لفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز، التركيز على الإعاقات، وخاصة البدنية، والشعورية، والذهنية، والنفسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد إريك سولهايم، وزير البيئة والتنمية الدولية في النرويج.

السيد سولهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من بين أشد الكوارث فتكا التي ابتليت بها البشرية حتى الآن. فقد فاق عدد الذين ماتوا جراء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز عدد الذين ماتوا في الحرب العالمية الأولى وبلغ عشرة أضعاف الذين ماتوا في حرب فيتنام. وبمنتهى التأكيد، فإن الوباء أكثر هلاكاً مائة مرة من معظم الحروب التي نشهدها في عالم اليوم. فهذه كارثة ماحقة والمعاناة هائلة.

غير أن ما أظهر من قوة كان بنفس القدر أيضا. فما زلت أتذكر تلك الشابة التي التقيت بها في ملاوي، بالقرب من ليلونغوي. فقد كانت تقوم برعاية خمسة أطفال وكانت تكابد من أجل البقاء على قيد الحياة، ولكن عندما توفيت شقيقتها، أخذت على نفسها عهدا بتربية أطفالها الثلاثة. لقد فعلت ذلك بصمت وبكرامة، ولكن بالضبط بنفس القدر من القوة التي ينبغي أن تلهم السياسيين وموظفي الخدمة المدنية في أرجاء العالم.

إننا قاب قوسين أو أدنى من النجاح في كفاحنا ضد الفيروس والإيدز، وقد قلصنا عدد الإصابات الجديدة وعدد الناس المصابين بالمرض وبدأت تكلفة الأدوية تنخفض. ويتلقى المساعدة عدد أكبر من الناس. بيد أننا لم نظفر بعد بالنجاح المطلق الذي نحن بحاجة إليه. ولا عذر لنا أبدا إذا ما تباطأنا في جهودنا. إننا نحقق زيادة في النجاح وهذا بالضبط هو السبب الذي يحملنا على زيادة تصميمنا بدلاً من أن نفعل العكس.

ماذا يعني بلوغ هدف إنعدام الإصابات الجديدة على الإطلاق؟ ما من هدف أو شعار ننهض به أفضل من تخفيض عدد الناس الذين يموتون من هذا المرض إلى درجة الصفر. وعندما تكون أسعار الأدوية رخيصة، بوسع الناس أن يتعايشوا مع المرض طيلة حياتهم. ببساطة ما من عذر لاستمرار وفاة عدد كبير جدا من الناس. لذلك فإن الهدف واضح: أي عدم سقوط أي ضحية للفيروس والإيدز على الإطلاق.

كيف نبلغ ذلك الهدف؟ قبل كل شيء، علينا أن نعبئ الموارد. ومن دواعي فخري أن أقول إن النرويج من بين الدول التي خصصت نسبة واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض إنمائية. ونزيد أيضا من الأموال التي نخصصها لمكافحة الفيروس والإيدز من خلال الصندوق العالمي والمؤسسات الأخرى. ولا يمكننا تخفيض الموارد عندما نريد نصرا كاملا.

إن بلوغ هدف انعدام الإصابات الجديدة على الإطلاق يعني أيضاً توفر الأدوية بأسعار معقولة للأشخاص المصابين. أريد أن أشيد بجميع الذين ساهموا في ذلك الهدف – المرفق الدولي لشراء الأدوية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومؤسسة كلينتون ومؤسسات أخرى عديدة كفلت توفير الأدوية بأسعار مقدور عليها الآن. وبما أنها متوفرة الآن من الشائن أنها لا تصل إلى جميع المحتاجين إليها.

إن بلوغ هدف انعدام الإصابات الجديدة على الإطلاق يعني دمج الكفاح ضد الفيروس والإيدز في عمليات الرعاية الصحية العادية في جميع الدول.

إن بلوغ هدف انعدام الإصابات الجديدة على الإطلاق يعني أيضا كفالة قدرة الأشخاص المصابين بالفيروس والإيدز أن يعيشوا حياة كريمة. وهنا، أود أن أثني على تلك

الدول، وهي الولايات المتحدة والصين وناميبيا وأوكرانيا وغيرها من الدول التي عملت منذ اجتماعنا الأخير على إتاحة سبل الوصول أمام جميع ضحايا الفيروس لتمكينهم من زيارة بلدانهم وذلك بإزالة أي عوائق أو قيود مفروضة على التنقل.

والآن نأتي إلى أكثر النقاط خلافية، ألا وهي أن بلوغ هدف انعدام الإصابات الجديدة على الإطلاق يقتضي الكفاح ضد جميع الوصمات. ويمكن للأفراد اعتناق أي رأي يختارونه. ولكن لا يمكن للدول في القرن الحادي والعشرين أن تستمر في تأييد الوصمات. وببساطة ذلك أمر لا يمكن تبريره. ويتعين علينا إزالة جميع الوصمات، سواء ضد الأشخاص الذين يغيرون نوع جنسهم أو الأشخاص المثليين أو متعاطي المخدرات أو المشتغلين بالجنس. فالوصمات غير مقبولة، ليس فقط لأنها غير عادلة ولكن أيضا لأنها تعيق جهودنا في الكفاح ضد الفيروس وضد الإيدز. إنها تقلص من كفاءتنا في الكفاح. لذلك لا بد من مكافحة الوصمات وإزالتها.

ولبلوغ هدف انعدام الإصابات الجديدة على الإطلاق، علينا أيضاً تمكين المرأة. إن الكفاح ضد الفيروس والإيدز جزء لا يتجزأ من حركة تحرر المرأة. ومعظم الضحايا الجدد للفيروس والإيدز هم من الشابات. ولا بد من وقف ذلك. وبطبيعة الحال لا بد لنا أيضاً من مكافحة العنف القائم على نوع الجنس والذي يكون في بعض الأحيان السبب وراء المرض. لذلك يجب علينا أن نستمع إلى وجهة نظر المرأة بشأن هذه المسألة.

وإذا ما أردنا إمعان النظر في بلوغ هدف انعدام الإصابات الجديدة على الإطلاق، علينا تمكين الشباب. وولية العهد لدينا ما برحت تتصدر إلهام الشباب في النرويج وعلى الصعيد العالمي لكي ترى مساهماتهم في الكفاح. إن الشباب أكثر الناس إصابة بالمرض، لذلك لا بد لهم من الصمود أمام التحدي المتمثل في إطلاع نظرائهم على الصحة الجنسية والإنجابية، وإطلاق الكفاح السياسي ضد الوصمات في دولهم، والتأكد من أن الوزراء يوفرون الموارد الكافية للرعاية الصحية. ذلك هو التحدي الجديد الذي يواجه شبابنا الذين، يستمدون إلهامهم من بين آخرين عديدين، من ولية العهد عندنا.

وأخيراً، يؤسفني أن أقول إن بعض المنظمات الدينية لم تقم بدور فعال جداً في المرحلة الممهدة لعقد هذا المؤتمر. وفي ضوء تلك الحقيقة، أشيد إشادة خاصة بالعديد من المنظمات الدينية – سواء أكانت منظمات مسيحية أم إسلامية أم منظمات تنتمي إلى دين عالمي رئيسي آخر – التي تولت مسألة إزالة الوصمات ووفرت الصحة الجنسية والإنجابية لجميع المواطنين في العالم. إننا بحاجة إلى المنظمات الدينية بشكل خاص في هذا الكفاح.

إننا نقترب جدا من النجاح في هذا المجال. فقد عملت البشرية على استئصال شأفة الجدري من العالم. إننا على المسار المفضي إلى تحقيق نجاح كبير بشأن الحصبة. أما الهدف الكبير المقبل فيتمثل في تحقيق نفس القدر من النجاح في الفيروس والإيدز كما نجحنا في الجدري، والنجاح في متناول أيدينا. كل ما نحتاج إليه ببساطة اتباع شركة نايكي: إفعلوا ذلك !

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أدما تراوري، وزير الصحة في بوركينا فاسو.

السيد تراوري (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): من دواعي الشرف والاعتزاز لي أن أتكلم بالنيابة عن فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو ورئيس المجلس الوطني لمكافحة الإيدز. بادئ ذي بدء، أود أن أنقل إليكم،

سيدي، تحياته الحارة وشكره المخلص على تنظيم هذا الاجتماع الهام.

تتشرف بوركينا فاسو بالمشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالفيروس والإيدز والذي يوفر فرصة هامة للاشتراك مع المجتمع الدولي في تقييم تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار دإ - ٢/٢٦، المرفق) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (القرار ٦٠/٢٦٠، المرفق) لعام ٢٠٠٦.

كما فعلنا في ٢٠٠٨، وعلى غرار سائر البلدان، أعدت بوركينا فاسو تقريرا في ٢٠١٠، عملا بتوصيات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، يظهر التقدم المحرز في مجال تحقيق استفادة الجميع من خدمات الوقاية والرعاية والعلاج وتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

على الصعيد المؤسسي، عقد المجلس الوطني لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، الذي يترأسه فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، عقد اجتماعات منتظمة منذ ٢٠٠١. وتتبادل بوركينا فاسو خبراتها في مجال الحوكمة والتنسيق والقيادة مع بلدان المنطقة دون الإقليمية. وتضمن تعاون الأمانة التنفيذية مع اللجان والمجالس الوطنية لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومع موريتانيا.

وضعت بوركينا فاسو، منذ ٢٨ من يونيو/حزيران ٢٠١٠، إطارا استراتيجيا جديدا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ بهدف تعزيز الانجازات ومواصلة الحد من انتشار الفيروس. ومن بين المبادئ التوجيهية الجارية لاستجابتنا الوطنية، الإدارة الموجهة نحو تحقيق النتائج والاعتبارات الجنسانية. أما فيما يخص الحوكمة، فقد سنت بوركينا فاسو أيضا قانونا يتعلق بمكافحة الفيروس/الايدز وحماية حقوق الأشخاص المصابين بالفيروس والايدز، يتم تنفيذه على المستويات كافة.

وعلى الجبهة التنفيذية، سمحت زيادة عدد مراكز الرعاية الصحية بالإضافة إلى العلاج المجاني، بارتفاع عدد الأشخاص المستفيدين من الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة بما يزيد عن ٠٠٠ ٥ شخص سنويا. فانتقلنا من ٤٤٨ ٢٦ مستفيد من الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة في ٢٠٠٩ إلى ٥٤٣ ٣١ في نهاية ٢٠١٠. كما أحرزنا تقدما ملحوظا في الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. ومنذ نهاية عام ٢٠١٠، تنفذ كل مقاطعات الرعاية الصحية في البلد برنامج الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل في ٤٩٢ ١ من بين ٦١٤ ١ مركزا للعلاج، أي معدل تغطية يبلغ ٩٢ في المائة.

وعلى الرغم من هذه الانجازات التي تشجعنا على مواصلة السعي بعزم إلى تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. فأننا لا نزال نواجه تحديات جمة. وعلينا أن نحافظ على الوقاية دعامة مكافحتنا لهذا الوباء، والقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل واستئصال كل أنواع الوصم والتمييز ضد المصابين بالايدز. كما ينبغي أن نقوم بتطوير بوضع برامج محددة لمكافحة بالايدز تستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة والفئات المحددة الأكثر عرضة لخطر الإصابة، وتقليل فرص تعرض النساء والفتيات للإصابة بالفيروس والايدز، وتعزيز مكافحة السل، الذي يبقى السبب الرئيسي في وفاة المصابين بالايدز

في أفريقيا، وحشد الموارد الوطنية لمكافحة الفيروس/الايدز، الذي لا يزال مرهونا بتخفيض التمويل الأجنبي. وأخيرا، نفتقر للبرامج الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز الجهود الوطنية.

أشيد بالتزام المصابين بالفيروس والمجتمع المدني والقطاع الخاص وعالم البحوث وكل الذين يعملون ليل نهار ويكرسون أنفسهم بسخاء لدعم المصابين بالفيروس والمتأثرين به. وأغتنم هذه الفرصة لأجدد الإعراب عن امتناني لكل شركائنا الإنمائيين، الذين عملوا معنا دوما في إطار مكافحتنا الحازمة لهذه الآفة. وأظل على اقتناع بأن إيجاد حلول عاجلة وحيوية ومتفق عليها هو السبيل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الآن الكلمة لفخامة السيد بونيك دلالوي، وزير الصحة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد دلالوي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أن أثني على الأمم المتحدة لعقدها لهذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والايدز، والذي يكتسي بالغ الأهمية في إطار مكافحة الفيروس والايدز على الصعيد العالمي.

خلال ثلاثين سنة من المساعي المشتركة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، تحقق إنجازات كبيرة وملموسة. واليوم، نشهد مزيدا من التكامل فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية ومكافحتها، مع المحافظة على هوية النهج الفردي وخصوصيته.

في عام ٢٠٠٦، جدد، بلدنا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تصميمه أمام الجمعية العامة على وضع خطة وطنية قوية لمكافحة الفيروس تستهدف تحقيق استفادة الجميع من برنامج شامل للوقاية والعلاج والرعاية والدعم. ومنذ ذلك الحين، يقدم بلدي كل سنتين تقارير إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تعزيز تصديه للوباء.

وكان من بين المعالم الرئيسة إنشاء هيئة للتنسيق متعددة القطاعات، واللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، ووضع خطة عمل إستراتجية وطنية جديدة بشأن الفيروس/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي لمرحلة للسنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. ولرصد الأوبئة الناشئة المحتملة، تم تدريجيا تعزيز نظامنا لمراقبة الفيروس، وأضحى برنامجنا الوقائي أكثر شموليةبفضل إطلاق مبادرة لاستخدام الرفالات بنسبة ١٠٠ في المائة. ويتضمن برنامجنا الوطني للعلاج خمسة مراكز عملية في جميع أنحاء البلد.

ومن بين الانجازات الإيجابية الأخرى إقرار جمعيتنا الوطنية لقانون يتعلق بالفيروس وإدماج برنامجنا في المبادرات الإقليمية الخاصة بالفيروس والإيدز داخل منطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى بشأن الجوانب المتصلة بالفيروس، والهياكل الأساسية، والهجرة، والمخدرات والاتجار بالبشر.

نعرب عن امتنانا لصندوق العالمي على ما قدمه من دعم مالي ساعدنا على تعزيز بناء القدرات في إطار خمس عمليات ناجحة لتقديم المنح، مما مكننا من المحافظة على المستوى المنخفض لتأثر بلدنا بالوباء. كما نعرب عن امتنانا الدعم المالي والفني الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشركاؤنا الإنمائيون الثنائيون والمنظمات الدولية غير الحكومية.

على الرغم من إحراز جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقدما كبيرا في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، فإنها لا تزال تواجه التحديات والعراقيل. فالفيروس لا يزال يشكل تهديدات اجتماعية واقتصادية لجمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية – التي تقع في قلب منطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى وتشهد تنمية وطنية سريعة وتحيط بها خمسة بلدان مجاورة سريعة النمو – إذ أنه ينتشر ضمن فئات محددة من السكان الذين يتفشى انتقاله بينهم بشكل كبير. وتشير تقديراتنا وتوقعاتنا إلى ما يناهز ١ ٠٠٠ إصابة جديدة كل سنة.

وعلى الرغم من إحراز تقدم في الحد من انتشار الفيروس في أوساط المشتغلين بالجنس، هناك مناطق حرجة لا تزال تشهد معدلات انتشار مرتفعة. وتشير بيانات جديدة إلى ارتفاع معدل الإصابة بالوباء بين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، في حين بدأ انتشار الوباء في مدننا الرئيسية بين الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات عن طريق الحقن. ويشير هذا إلى ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سواء من حيث التغطية ونوعية الخدمات، أم من حيث الاستدامة.

ونرى أن العام ٢٠١١ يمثل لحظة حاسمة بالنسبة لاستجابتنا الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية، ونحن نستلهم في ذلك رؤية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الجديدة الهادفة إلى تحقيق ”الانعدام“. ونحن ملتزمون بتنفيذ استراتيجيات جديدة تهدف إلى الحد من تأثير فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ونؤيد الإعلان الذي سيعتمد في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوزيه فييرا دياس فان – دونيم، وزير الصحة في جمهورية أنغولا.

السيد فان دونيم (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أنقل إلى الجمعية تحيات رئيس بلدي، فخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، الذي تعذر وجوده لأسباب تتعلق بالدولة، وبالتالي، فقد كلفت بتمثيله.

فنحن نجتمع هنا اليوم بعد مضي ثلاثين عاما من بدء الوباء، ومضي ١٠ سنوات على انعقاد الدورة الاستثنائية التاريخية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، لاستعراض التقدم المحرز، وإعادة تأكيد التزامنا بالحفاظ على استجابتنا بصفتنا دولاً وأفراداً ومجتمعاً دولياً.

إن أنغولا دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء – وهي المنطقة الأكثر تضرراً من الوباء – ومعظم سكانها من الشباب، وتشير التقديرات إلى أن نسبة النساء بينهم تبلغ ٥٥ في المائة. ونحن نمر بمرحلة حرجة من إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي، التي تأثرت إلى حد كبير بالآثار الطويلة الأجل التي تميز البلدان التي شهدت عقوداً من الحرب.

وعلى الرغم من هذه الدينامية، فلا تزال هناك الكثير من التحديات، إذ أننا دولة ذات مساحة شاسعة، ولا تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصحية، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة في إعادة الإعمار، بينما لم يبلغ الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية المستوى المطلوب. ويتباين وباء فيروس نقص المناعة البشرية في أنغولا من حيث الشكل والسلوك وفقا لتباين المناطق أو المقاطعات. ويتراوح معدل انتشار الفيروس بين ٠,٨ إلى ٧ في المائة، بمتوسط قدره ٢ في المائة، وبذلك تكون أنغولا دولة ينخفض فيها انتشار الوباء.

وعلى الرغم من كل هذه العوائق، فقد عملت الحكومة تدريجياً على توسيع حرية الوصول إلى الوقاية والعلاج وخدمات الرعاية والدعم. فقد ازداد عدد مراكز

الاستشارة والفحص الطبي خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠، من ثمانية إلى ٥٥٨ مركزاً. ولدينا الآن ١٣٣ مركزاً للعلاج بمضادات الفيروسات العكوسة للبالغين، و ١٢٠ مركزاً لعلاج الأطفال، و ٢٩ مركزا للوقاية من انتقال الإصابة بالفيروس من الأمهات إلى الأطفال. وتم فحص ما يزيد على ٤٥٠ ٠٠٠ شخص في بلدنا للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠١٠. كما تم تسجيل ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ من البالغين والأطفال المصابين بالفيروس في برامج الرعاية والدعم، ويستمر نصفهم تقريباً في تلقي علاج مضادات الفيروسات العكوسة مجاناً. وفي كل عام يزداد عدد النساء الحوامل اللواتي يخضعن لفحص الإصابة بالفيروس. وفي عام ٢٠١٠، زاد عدد هؤلاء على ٢٦٠ ٠٠٠ امرأة تم فحصهن عبر خدمات ما قبل الولادة.

وفي حين حققت أنغولا توسعاً سريعاً في الخدمات المحددة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية، فإننا سرعان ما أدركنا أن هذه ليست الطريقة المثلى لإنشاء الخدمات المستدامة. ونتيجة لذلك، تلتزم الحكومة بدمج خدمات فيروس نقص المناعة البشرية، في إطار الخدمات الصحية القائمة، بينما تواصل الحكومة العمل على تعزيز الاستجابات المنظمة، وإدماج فيروس نقص المناعة البشرية في خدمات الرعاية، باعتباره جزءا من الرعاية الصحية الأولية.

وتشير البيانات إلى استقرار معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أنغولا. بيد أننا نعلم أن هناك محددات يمكن لها أن تغير هذا الواقع بسرعة. لكن إذا واصلنا الاستثمار في المعرفة، وفي الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وقيادة الشباب، وإشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في تحديث وتنفيذ الاستراتيجيات والأولويات، في ذات الوقت الذي نعطي فيه الأولوية للفئات المعرضة للخطر أكثر من غيرها، على أساس المسؤولية المشتركة، فإننا على يقين من أننا سنحافظ على هذا الاتجاه، ونضمن عدم حدوث إصابات جديدة بالفيروس بين الرجال والنساء والأطفال. ونحن ملتزمون بجعل ذلك واقعاً.

ونريد أن نضمن إلمام كل فتاة وفتى بالمعرفة الصحيحة عن فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، فضلاً عن الإلمام بالمهارات اللازمة لحماية أنفسهم من العدوى. ونريد أن نضمن أيضاً، وصول جميع النساء الحوامل في أنغولا إلى خدمات الوقاية من انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى طفلها، باعتبار أن ذلك جزءا من خدمات الرعاية قبل الولادة، وأن تتوفر خدمات العلاج لكل رجل وامرأة وطفل يحتاج إليها في أقرب مكان ممكن لإقامته. ونريد كذلك توفير الدعم، سواء عبر الرعاية المترلية أم غيرها من الوسائل، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية، من أجل رصد جميع المرضى والأطفال والأسر ممن أصبحوا معرضين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، مع ضمان حصولهم على جميع الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الدعم النفسي والغذائي. وهذه هي رؤيتنا.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد ولد حضرمي (موريتانيا).

ونحن ملتزمون بالجهود العالمية المبذولة للحد من عبء هذا الوباء. وسوف نسعى جاهدين لتعميم الاستفادة وتحقيق هدف عدم الإصابات الجديدة بالفيروس، وذلك بالتعاون مع شركائنا -- الذين نود أن نعرب عن تقديرنا لما قدموه لنا من دعم – وعبر الانخراط المستمر مع المجتمع الدولي. ونحن ملتزمون بتحقيق مستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناسيرو باكو أريفاري، وزير خارجية جمهورية بنن.

السيد باكو أريفاري (بنن) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري أن أنقل إليكم تحيات الشعب، ورئيس الجمهورية، فخامة السيد بوني يايي، وحكومة بنن.

لقد وفر هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام للجمعية العامة، فرصة لتقييم التقدم المحرز والنتائج التي تحققت في مجال مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أعقاب إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ (القرار دإط - ٢/٢٦)، وبعد خمس سنوات من الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٦٠/٢٦٢) المتعلق بتعميم الفائدة من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتأثرين بالوباء.

وتواجه بنن انتشاراً واسع النطاق للوباء على الرغم من انخفاض معدله. وكان قد قدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من البالغين والأطفال في عام ٢٠١٠ بنحو ٦٠٩ ٩١٤ مصاباً. ويقدر معدل انتشار العدوى بنسبة ٢ في المائة، مع وجود اختلاف كبير بين البيئات الحضرية والريفية. كما أظهر التشخيص أن النساء هن الشريحة الأكثر عرضة للإصابة في المجتمع، مما يدل على تأنيث المرض في بلدي، التي يبلغ عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيه ضعف عدد الرجال. ولا يزال خطر ازدياد معدلات عدوى الوباء بشكل كبير قائما، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة انتشار الفيروس بين المشتغلين بالجنس تبلغ ٢٦,٥ في المائة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وإدراكا من الحكومات المتعاقبة في جمهورية بنن للآثار المدمرة للوباء على التطلعات الإنمائية لبلدنا، فقد أُدمجت مكافحة الإيدز في السياسات والاستراتيجيات وبرامج التنمية منذ اكتشاف أول حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٨٥.

وعلى الصعيد السياسي، أدى ذلك الالتزام إلى إنشاء لجنة وطنية متعددة القطاعات لمكافحة الإيدز، برئاسة رئيس الجمهورية. وبالمثل، وبموجب مرسوم رئاسي، أنشئت هيئة وطنية لتنسيق جهود جميع الأطراف المعنية.

ومن حيث البرامج، أعدت جمهورية بنن ونفذت إطارين استراتيجيين وطنيين وخطة لتسريع وتيرة مكافحة الإيدز. ولتمويل تلك المكافحة، أنشئت بنود في ميزانيات جميع الوزارات لدعم تنفيذ السياسات والمبادرات القطاعية. كما جرى حشد موارد كبيرة بالتعاون مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والبنك الدولي ووكالات منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب شركاء تقنيين وماليين آخرين.

وساعد توحيد تلك الجهود على زيادة إمكانية الحصول على خدمات الوقاية والعلاج وتحقيق استقرار انتشار الوباء عند نسبة ٢ في المائة تقريبا منذ عام ٢٠٠٢. وبذلك، زادت نسبة تغطية العلاج المضاد للفيروسات العكوسة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من ٤٠ في المائة إلى ٨٤ في المائة. وزادت معدلات التغطية لمنع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل من ٢٧ في المائة إلى ٣٧ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠.

وتعكف جمهورية بنن حاليا على تنفيذ استراتيجية وطنية للقضاء على انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وعلى وضع سياسة جنسانية

وطنية تركز عناصرها التنفيذية على التصدي لعوامل الخطر ومواطن الضعف الخاصة لى النساء والفتيات.

وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية الوطنية في جمهورية بنن قانونا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية لمكافحة جميع أشكال التمييز والوصم التي يمكن أن يتعرض لها المصابون والمتضررون، مما ترتب عليه تحسين الإطار القانوني لتصدي البلد للفيروس/الإيدز. وتلقى أفراد السلطة القضائية في جميع أنحاء البلد تدريبا بشأن الصلات بين القانون والفيروس/الإيدز وحقوق الإنسان.

ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدينية، بما في ذلك تلك التي تتألف من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، تقوم بدور نشط في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وإدارة مكافحة الوباء من خلال شبكات مختلفة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة الثمينة لأشكر وأهنئ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومديره التنفيذي على عملهما الممتاز في مجال الدعوة وعلى تنسيق الحركة العالمية لمكافحة الإيدز وتعبئة الموارد، ولا سيما لمصلحة بلدي. وأود أن أشكر أيضا جميع الشركاء التقنيين والماليين والمنظمات الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني على دعمهم لبلدي في جهوده لمكافحة وباء الإيدز.

غير أن التقدم المحرز والنتائج التي تحققت في مجال مكافحة الإيدز في بنن لا يزالان هشين، نظرا لانخفاض المتوفر من الموارد في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية. وذلك قد يعرض استمرارية الانجازات والمبادرات في مجال مكافحة الفيروس/الإيدز للخطر. ومن ثم، فإن من الضروري والملح أكثر من أي وقت مضى اتخاذ تدابير جديدة لتسريع وتيرة التصدي للوباء وغيره من الأخماج الناهزة.

ويجب أن نواجه بشجاعة التحديات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي عام ٢٠١٥، ولا سيما الهدف ٦، الأمر الذي يتطلب تقاسم المسؤوليات وزيادة التضامن الدولي. وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى التعهد بتلك الالتزامات حتى نتمكن من مواجهة التحديات الجماعية لضمان استفادة الجميع من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للأشخاص المصابين أو المتضررين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبتلك النبرة المتفائلة، أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم بلدي لكي نحقق على نحو فعال النتائج المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ين لي، نائب وزير الصحة في الصين.

السيد ين لي (الصين) (تكلم بالصينية): يسرني أن أحضر اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنيابة عن الحكومة الصينية. وأود أن أشيد بجهود الأمم المتحدة في مجال الوقاية من الإيدز ومكافحته عالميا.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) ووقف انتشار وباء الإيدز وعكس اتجاهه بند هام على جدول الأعمال العالمي. والصين، بوصفها بلدا ناميا مسؤولا، أوفت بنشاط بالتزاماتها في تحقيق استفادة الجميع من الوقاية من الإيدز وعلاجه والقضاء على التمييز الاجتماعي وضمان الحقوق في الوقاية والعلاج والرعاية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأسرهم.

وقد أنشأنا آلية للوقاية من الإيدز وعلاج المصابين، تقودها الحكومة وبمشاركة مختلف القطاعات في المجتمع بأسره. وأصدرنا سلسلة من القوانين واللوائح وتدابير السياسة العامة وأدمجنا هدفي الوقاية والمكافحة في الخطط الوطنية للتنمية الصحية وبرامج الإصلاح. وبفضل جهودنا

على مر السنين، تباطأ انتشار وباء الإيدز وانخفض معدل وفيات انخفاضا كبيرا وتحسنت نوعية حياة المصابين بالفيروس/الإيدز إلى حد كبير.

ووباء الإيدز لا يحترم الحدود الوطنية. والهدف الذي حدده برنامج الأمم المتحدة المشترك، ألا وهو، انعدام الإصابات الجديدة بالفيروس وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز، هو خطة طموحة. وتظهر سنوات من الممارسة أنه لتحقيق ذلك الهدف، يجب تعبئة جميع البلدان وجميع المنظمات والناس كافة. ولا بد من أن تكون المسؤوليات محددة بوضوح ومن إنشاء آليات مشتركة للوقاية والعلاج والتوصل إلى توافق في الآراء في مجالين.

أولا، في سياق مواجهة التحدي المشترك المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجب على البلدان المتقدمة النمو والنامية تحمل مسؤوليات مشتركة وأن تتجاوز انقسامات النوع الجنساني ولون البشرة والجنسية والمعتقدات والقيم والأيديولوجية من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة وخلق أوجه تآزر. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو تقديم المزيد من الدعم المالي والتقني السخي وغير المشروط للبلدان النامية.

ينبغي للبلدان النامية أن تولي مكافحة الإيدز من الأولوية نفس القدر الذي توليه للتنمية الاقتصادية، وأن تستكشف نماذج للوقاية والعلاج بما يتفق مع ظروفها الوطنية.

ثانيا، نظرا لتزايد الضغوط والعبء الواقع على المجتمع بسبب الإيدز، ينبغي للقطاع الخاص والمنظمات ذات الصلة أن تتحمل المزيد من المسؤولية الاجتماعية. فمن ناحية، ينبغي بذل الجهود لتعبئة المزيد من الموارد لتحسين تدابير الوقاية والعلاج والرعاية. وينبغي على شركات الأدوية المتعددة الجنسيات أن تخفض سعر الدواء، ومعدات إجراء الفحوص والكواشف من خلال نقل التكنولوجيا، والتصنيع التعاقدي، والحد من الأرباح الاحتكارية من أجل تعزيز حصول الجميع على الخدمات العلاجية.

تشكل الوقاية من الإيدز وعلاجه عنصرا هاما في مكافحة الصين للإيدز على الصعيد العالمي. وهكذا، فإن التقدم المحرز في الصين يمثل مساهمة إيجابية للعالم. ستقوم الحكومة الصينية، كدأبها دائما، بتعزيز آلية عمل القيادة الحكومية، والتنسيق متعدد القطاعات ومشاركة المجتمع بأجمعه، ورفع مستوى تنفيذها للتدابير ذات الصلة لتحقيق الوصول الشامل في خمس مجالات، وتحقيق المساواة في الوصول في مجالين اثنين، وهذه المجالات هي، حصول الجميع على التوعية العامة، وتوفير الفحوص وإسداء المشورة، والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى طفلها، والتدخل الشامل والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة، والمساواة في الحصول على الرعاية الطبية، وتوفير التوظيف للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحصول على الإعانات الحكومية للأطفال الذين يتموا بسبب الإيدز عن طريق إزالة التمييز الاجتماعي. في غضون ذلك، سنستمر في تعزيز التواصل والتعاون مع المجتمع الدولي للتصدي للتحديات الجديدة.

وستظل الحكومة الصينية ملتزمة بمكافحة الإيدز وتحمل مسؤولياتنا وواجباتنا، والإسهام في بلوغ الهدف المتمثل في التغلب على وباء الإيدز على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مارتان داهندون، وزير خارجية سويسرا.

السيد داهندو ن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ستظل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية بالنسبة لسويسرا على الصعيدين الوطني والدولي. ويسر بلدي أنه أمكن التوصل إلى توافق على إعلان مشترك جديد بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويشكر الأمين

العام على تقريره الممتاز. نحن نقدر البيانات التي جمِّعت وندعم التوصيات المقدمة. لا بد من الإشارة إلى أنه، بالرغم من أن بعض النتائج مشجعة وبالرغم من تحقيق استقرار الوباء في جميع أنحاء العالم، فإن معدل الإصابة في بعض البلدان يواصل الصعود. هناك تحديات كبيرة أمامنا، لا سيما في مجالات ترتبط ارتباطا وثيقا بالوقاية وبحماية حقوق الإنسان.

للجهود المبذولة لمكافحة التمييز والوصم أهمية حاسمة. هذا يصح في سويسرا، حيث نتخذ تدابير ملموسة لمكافحة هذه السلوكيات بشكل أفضل، ويصح كذلك على المستوى الدولي، حيث تفتقر قطاعات رئيسية من السكان – مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والمشتغلين بالجنس، ومتعاطي المخدرات بالحقن، والمتحولين جنسيا، والمراهقين – في كثير من الأحيان إلى إمكانية الحصول على المعلومات، أو الوقاية، أو العلاج، أو الرعاية أو الدعم فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية.

في هذا السياق، أود أن أؤكد تجربة سويسرا الإيجابية فيما يتعلق بمتعاطي المخدرات بالحقن، لا سيما في محاولة الحد من المخاطر المترتبة عن ذلك. يدل انخفاض الإصابات لدى هذه المجموعة على مدى أهمية إشراك الأشخاص المعنيين مباشرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البحث عن حلول.

تلتزم سويسرا في برامجها، وفي مختلف المحافل وعلى مختلف المستويات الأخرى، بأن تجعل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحقوق المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية، وبالمساواة بين الجنسين، حجرَ الزاوية في جميع الجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. يجب أن يكون لأولئك الذين يعنيهم الأمر مباشرة القدرة على أن يقرروا مستقبل صحتهم الجنسية والإنجابية بأنفسهم. على سبيل المثال، يجب إزالة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية.

في هذا السياق، نؤكد على الدور الحاسم للرجال والفتيان فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. يجب أن تجرِّم التشريعات ممارسةَ العنف ضد النساء والفتيات، ورهاب المثلية الجنسية، وأن تُطبَّق تلك التشريعات بصرامة. ويجدر التنويه أيضاً بأهمية احترام وحماية حقوق الملايين من الأطفال والمراهقين المتأثرين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. لا يستطيع الشباب في كثير من الأحيان الحصول على الثقافة الجنسية أو على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تناسب احتياجاتهم الخاصة.

تكثف سويسرا جهودها في مجالات الوقاية وستواصل تكثيفها. ويظل الحصول على الأدوية يشكل تحديا رئيسياً على الصعيد الدولي. من الأهمية بمكان خلق شراكات إستراتيجية بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة سعياً لكفالة عدم التمييز في حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية والأدوية. وعلى الرغم من كثرة احتمالات تضارب المصالح، فقد بدأ القطاع الخاص يصبح أكثر إدراكا لمسؤولياته.

بلغ عدد ضحايا الفيروس، منذ أن اكتشف لأول مرة، أكثر من ٢٥ مليون ضحية. لقد كانت الاستجابة الدولية مثيرة للإعجاب بنفس القدر، لكن يجب أن تستمر هذه الجهود. وفي هذا السياق نثني على الدور المحفز الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

في الختام، تعتزم سويسرا مواصلة تقديم دعمها الكامل لتنفيذ إعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ (القرار دإ –

٢/٢٦)، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦ (القرار ٦٢/٢٦٢)، وللإعلان الجديد المزمع إقراره في نهاية هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورخي دياث، وزير الصحة في شيلي.

السيد دياث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد شيلي – الذي يتألف من ممثلين عن الحكومة، يرافقهم أشخاص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وممثلون عن المنظمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية – أرحب بهذا الجهد الذي تبذله الدول الأعضاء في المنظمة لإعادة تركيز النقاش العالمي بشأن الموضوع المهم المتمثل في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتباره التزاماً من التزامات البشرية.

منذ أن ناشد الأمين العام، من هذا المنبر بالذات، الدولَ الأعضاء التعهدَ بالالتزامات التي نستعرضها اليوم، شارك بلدنا مشاركة كاملة استجابةً لذلك لنداء، وعمل على مواجهة هذه التحديات. لدينا انجازات عظيمة لنبلغ عنه، من بينها التغطية المكفولة قانونا للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة لجميع الذين يحتاجون إليه. لقد أدت إجراءات المكافحة إلى رفع معدلات البقاء على قيد الحياة لدى الأشخاص المصابين. نحن نكفل الآن الحصول على فحوص فيروس نقص المناعة البشرية لجميع الحوامل، ونكفل بروتوكولا لمنع الانتقال الرأسي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في عدد الأطفال الذين يولدون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

بخصوص الوقاية، فقد شهدنا تقدما هاما تحقق من خلال حملة سنوية للوقاية لها ميزانية مستقرة، يحددها القانون. وبالتالي، فإن هناك أجيالا جديدة من المراهقين والشباب في شيلي أكثر دراية بالفيروس/الإيدز، وهو أمر ضروري لتنفيذ تدابير الوقاية والعناية الشخصية في مجال الصحة الجنسية. ولدينا أيضا تشريعات مناهضة للتمييز، تحظر رهن التعيين في الوظائف والاحتفاظ بها والحصول على التعليم بالوضع المصلي للشخص، وتضمن أن تكون اختبارات الفيروس مجانية وطوعية وسرية.

وبلدنا يعكف حاليا على إزالة جميع الحواجز التي تعوق إمكانية الاستفادة من خدمات التشخيص، حيث أن السيطرة على الوباء تتطلب أن يعرف أفراد أكثر الفئات تضررا تشخيص إصابتهم وأن تتاح لهم إمكانية الرصد لحالاتهم والحصول على العلاج في وقت مبكر، وأن يتمتعوا بالأثر المنشود للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة ليس على صحة الفرد ونوعية الحياة فحسب، ولكن أيضا على الصحة الجماعية. وبالتالي، فإن الوقاية الثانوية تمثل استراتيجية مركزية لسياستنا الشاملة لرعاية المصابين بالفيروس/الإيدز والتي تشكل أحد أهم محاور الأهداف الصحية لشيلي في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠ وتظهر التزامنا بالمسألة.

منذ النداء الأولي، شهدنا بلا شك تقدما هاما جدا في العالم، ولا سيما في مجال رعاية المرضى وتوفير إمكانية حصولهم على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. ونحن نرى أيضا أن التحديات والفجوات الرئيسة ما زالت قائمة، لا سيما في ما يتعلق بالحصول على الخدمات الوقائية. والوباء يواصل انتشاره، مما يدل على أن الجهود المبذولة غير كافية لاحتوائه.

وفي هذا المجال الهام للصحة العامة، يتجسد الكثير من أوجه الظلم وعدم المساواة الموجودة في العالم اليوم في قلة مناعة الناس، وهو ما يؤثر بشكل كبير على أفقر الفقراء والشباب والنساء والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمهاجرين واللاجئين والأشخاص المحرومين من الحرية،

وذلك من بين آخرين. وبالتالي فإن من الضروري تعزيز التركيز على العوامل الاجتماعية عند تناول مسألة الوقاية من الفيروس/الإيدز والأسباب الاجتماعية والهيكلية وأوجه الظلم بغية إيجاد حلول طويلة الأمد.

ويجب أخذ الحقائق الفردية والاجتماعية والثقافية والإقليمية في الاعتبار في سياق السعي إلى التصدي بفعالية أكبر للوباء، مع الاعتراف بالتنوع باعتباره رصيدا ثقافيا. وهذا النهج يتطلب الحصول على معلومات تجسد مختلف حقائق الواقع وإجراء تقييم مستمر للأنشطة.

ونحتاج إلى تشكيل تحالفات استراتيجية بغية المضي قدما صوب إيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر على مجتمعاتنا. ثم يجب علينا صياغة سياسات صحية تتكيف مع الضرورات الوبائية والاجتماعية والثقافية لبلداننا المختلفة. ويجب أن يشارك أصحاب المصلحة مشاركة أقوى بكثير لتحقيق الأهداف وزيادة تعميم الموضوع في المجتمع وتوفير قدر أكبر من المسؤولية المشتركة بمشاركة أصحاب المصلحة الاجتماعيين ومختلف عناصر القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات الشعبية.

وترى حكومتنا أن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمصابين بالفيروس/الإيدز وللفئات الأشد ضعفا ليس واجب الدولة فحسب، ولكنه أيضا شرط لإحراز تقدم في السيطرة على الوباء. ويجب تهيئة الظروف القانونية والسياسية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للسكان، وخاصة الفئات الأكثر عرضة للإصابة بعدوى الفيروس.

وبلدي يعرب مجددا اليوم عن استعداده للإسهام البناء في جميع المحافل من أجل إيجاد علاقة إيجابية في ما يتعلق بقضايا العولمة، وخصوصا على صعيد دعم المناقشة المتجددة بشأن المنافع العامة العالمية. وشيلي ترحب بإنشاء محافل جماعية وتنفيذ مبادرات للتضامن لتوحيد الجهود والموارد، باعتبار ذلك تقدما موضوعيا في الجهود الرامية إلى تضييق الفجوة الاقتصادية الضخمة بين العالم الصناعي والبلدان التي تملك موارد أقل في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية.

ومن ثم، نؤكد من جديد مشاركتنا في مبادرة المرفق الدولي لشراء الأدوية، ونحن أحد الشركاء المؤسسين فيها، والتي تمثل التزامنا بالمضي قدما في جهودنا لإيجاد أشكال جديدة للتعاون الدولي في تلبية الاحتياجات، وخاصة احتياجات الفئات الأقل تمتعا بالحماية. وتبعا لذلك، فإن بلدي يشارك في سلسلة من المبادرات التعاونية لتحسين استراتيجيات الوقاية والوصول إلى الأدوية وبرامج مكافحة الوصم والتمييز، بما يعود بالنفع على الفئات الأقل تمتعا بالحماية.

ونسلط الضوء أيضا على مبادرة ضمان استفادة الجميع من خدمات الوقاية والرعاية والعلاج والدعم في ما يتعلق بالفيروس/الإيدز، وندعم استراتيجية منظمة الصحة العالمية بشأن الفيروس/الإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة فقدان المناعة المكتسب (الإيدز) للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. والاستراتيجيتان تعبران عن الحساسية والضرورة الحيوية للتدخل والعمل بقدر أكبر من الحزم في التعامل مع هذه المشكلة.

وأخيرا، أود أيضا أن أشير إلى أن شيلي تؤكد من جديد التزامها بمواصلة العمل لوقف انتشار وباء الإيدز في بلدنا والتعاون على المستويين الدولي والإقليمي، وبالتالي الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المتفق عليها في هذه الجمعية الهامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.